الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٤
الاثنين، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(A/54/333/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في رسالة واردة في الوثيقة A/54/333/Add.2، يبلغني الأمين العام بأنه بعد صدور رسالتيه الواردتين في الوثيقتين A/54/333 و Add.1، قامت سيراليون بدفع المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة التاسعة عشرة من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/54/1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تتناول الجمعية العامة الآن، وفقا للمقرر المتخذ في جلستها العامة الثالثة يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، البند ١٠ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" لتستمع إلى عرض يقدمه الأمين العام لتقريره السنوي.

وأعطي الأمين العام الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يشرفني غاية الشرف أن أخاطب هذه الدورة للجمعية العامة الأخيرة في القرن العشرين، وأن أعرض تقريري السنوي عن أعمال المنظمة. ونص التقرير معروض على الجمعية.

بهذه المناسبة، أود أن أتناول الإمكانات المستقبلية لأمن البشرية والتدخل في القرن القادم. وإنني على ثقة بأن الجمعية ستتفهم هذا القرار، في ضوء الأحداث الدرامية التي جرت في السنة الماضية.

بصفتي الأمين العام، جعلت واجبي الأسمى أن أعيد إلى الأمم المتحدة دورها الشرعي في تحقيق السلم والأمن،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85821
9985821

وجعلها أكثر قربا من الشعوب التي تقوم بخدمتها. وهذه المهمة مستمرة ونحن على مشارف قرن جديد. ولكنها مستمرة في عالم محول بتغيرات جغرافية - سياسية، واقتصادية وتكنولوجية، وبيئية لا يزال مغزاها الدائم بعيدا عن مداركنا. وفي بحثنا عن طرق جديدة لمكافحة العدوين القديمين المتمثلين في الحرب والفقر، لن ننجح إن لم نكيف منظمتنا مع عالم فيه عناصر فاعلة جديدة، ومسؤوليات جديدة، واحتمالات جديدة للسلام والتقدم.

إن الدولة ذات السيادة، بمعناها الأساسي الأبسط، تجري إعادة تعريفها على يد قوى العولمة ومن خلال التعاون الدولي. فمن المفهوم على نطاق واسع الآن أن الدولة خادمة لشعبها، وليس العكس. وفي الوقت نفسه، فإن السيادة الفردية - وأعني بها حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل وأي فرد، على النحو المبين في ميثاقنا - قد تعززت بإدراك متجدد لحقوق كل فرد في تحديد مصيره.

وهذه التطورات الموازية - الملحوظة والتي تلقى ترحيبا بطرق جديدة - ليست خاضعة للتفسيرات السهلة أو الاستنتاجات البسيطة. غير أنها تتطلب منا الرغبة في التفكير مجددا في كيف تستجيب الأمم المتحدة للأزمات السياسية والإنسانية وأزمات حقوق الإنسان التي تعصف بكثير من أنحاء العالم؛ وما هي الطرق التي يستخدمها المجتمع الدولي في حالات الحاجة؛ وفي رغبتنا في العمل في بعض مجالات الصراع مع الاقتصار على المسكنات الإنسانية في كثير من الأزمات الأخرى التي تجعلنا الحالات اليومية من الوفيات والمعاناة أن نشعر بالخجل ونفعل شيئا إزاءها.

إن ردود أفعالنا إزاء هذه المسائل الحرجة لا تأتي من الأحداث التي جرت في العام الماضي فحسب وإنما من مجموعة متنوعة من التحديات التي تواجهنا اليوم، وأكثرها إلحاحا في تيمور الشرقية. ومن سيراليون إلى السودان إلى أنغولا إلى البلقان إلى كمبوديا إلى أفغانستان، هناك أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يحتاجون إلى أكثر من مجرد كلمة تعاطف من المجتمع الدولي. إنهم في حاجة إلى التزام حقيقي ومستدام للمساعدة في إنهاء دورات العنف ووضعهم على مسار آمن للازدهار.

ولئن كانت أعمال الإبادة الجماعية في رواندا تحدد لجيلنا عواقب التقاعس إزاء عملية القتل الجماعي، فإن الصراع الذي وقع في وقت أقرب في كوسوفو أثار تساؤلات كثيرة بشأن عواقب العمل في حال عدم وجود وحدة كاملة من جانب المجتمع الدولي. فهذا الصراع وضع مأزق ما كان يطلق عليه "التدخل الإنساني" في موقف واضح جدا: فمن ناحية، مسألة شرعية إجراء تتخذه منظمة إقليمية دون إذن من الأمم المتحدة؛ ومن ناحية أخرى، الضرورة المعترف بها عالميا لوضع حد بطريقة فعالة للانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان، التي تترتب عليها عواقب إنسانية خطيرة.

إن عجز المجتمع الدولي في حالة كوسوفو عن التوفيق بين المصلحتين الملحتين بنفس القدر - الشرعية العالمية والفعالية في الدفاع عن حقوق الإنسان - يعتبر مأساة. فقد كشف عن التحدي الأساسي الذي سيواجهه مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها في القرن القادم: أي توثيق عرى الوحدة خلف المبدأ القائل بأن الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان - أينما حدثت - ينبغي ألا يسمح لها بالاستمرار.

لقد أثار الصراع في كوسوفو ونتائجه نقاشا واسع النطاق بشأن الأهمية الكبرى لحل الصراعات من البلقان إلى وسط أفريقيا إلى شرق آسيا. ويمكن طرح أسئلة صعبة على كل جانب في هذا النقاش الحرج.

فللذين يعتبرون أن أكبر خطر يهدد النظام الدولي المقبل هو استعمال القوة في حال عدم وجود إذن من مجلس الأمن، يمكن للمرء أن يطرح السؤال، ليس في سياق كوسوفو بل في سياق رواندا، عما إذا كان قد جرى، في تلك الأيام والساعات الحالكة التي سبقت حدوث عمليات الإبادة الجماعية، إعداد تحالف من الدول للعمل على الدفاع عن الشعب التوتسي، ولكنه لم يتلق إذنا فوريا من مجلس الأمن، فهل يقف ذلك التحالف متفرجا على تلك الأهوال؟

وللذين اعتبروا العمل في كوسوفو بشيرا بقدوم عهد جديد يمكن أن تتخذ فيه دول أو مجموعات من الدول إجراءات عسكرية خارج إطار الآليات القائمة لإنفاذ القانون الدولي، يمكن للمرء أن يسأل: ألا يوجد خطر من أن تؤدي هذه التدخلات إلى التقليل من النظام الأمني المرن وإن كان ناقصا، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى خلق سوابق خطيرة لتدخلات مقبلة دون معايير واضحة لتحديد من قد يأخذ بهذه السوابق وفي أية ظروف؟

استجابة لهذا العصر المضطرب الحافل بالأزمات والتدخلات، هناك من رأوا أن الميثاق نفسه - الذي ترجع جذوره إلى أعقاب حرب بين دول - غير مناسب لإرشادنا في عالم تسوده حروب عرقية وعنف داخل الدول. وأنا أعتقد أنهم مخطئون.

والميثاق وثيقة حية لا تزال مبادئها السامية تحدد تطلعات الشعوب في كل مكان من أجل العيش في سلام وكرامة وتنمية. وليس في الميثاق ما يحول دون الإقرار بوجود حقوق خارج الحدود. فالواقع أن نصه وروحه هما تأكيد حقوق الإنسان الأساسية تلك. وباختصار، فليس النقص في الميثاق هو الذي أوصلنا إلى هذا المنعطف، وإنما خلافاتنا في تطبيق مبادئه على عهد جديد - عهد لم يعد من الممكن فيه لنزعات السيادة التقليدية الصارمة أن تفيد تطلعات الشعوب في كل مكان للحصول على حرياتها الأساسية.

والدول ذات السيادة التي صاغت الميثاق منذ نصف قرن كانت مكرسة للسلام لكنها خبيرة بالحرب. كانت تعرف رعب الصراعات ولكنها تعرف بنفس القدر أن هناك أوقاتا يمكن أن يكون استخدام القوة مشروعا طلبا للسلام. وهذا هو السبب في الإعلان بألفاظ الميثاق أن "القوة المسلحة لا تستخدم إلا من أجل المصالح المشتركة". ولكن ما هي المصالح المشتركة؟ ومن الذي يحددها؟ ومن يدافع عنها، ومن يأذن بها، وما هي وسيلة التدخل؟ تلك أسئلة تذكارية تواجهنا ونحن على أعتاب قرن جديد. وفي حين أنني لن أقترح إجابات محددة أو معايير محددة فإنني سأحدد أربعة جوانب للتدخل أرى أنها تحمل دروسا هامة لحل صراعات المستقبل.

فأولا، من المهم تعريف التدخل بأوسع معنى ممكن، بحيث يشمل الإجراءات باستمرارية واسعة النطاق من أكثرها هدوءا إلى أكثرها قسرا. ومن التناقضات المأساوية في كثير من الأزمات، التي تمر دون أن يشعر بها أحد أو يعترضها أحد في هذه الأيام، أن من الممكن مواجهتها بأعمال تدخل أقل إهلاكا مما شهدناه مؤخرا في يوغوسلافيا. ومع هذا فالتزام المجتمع الدولي بحفظ السلام وبالمساعدة الإنسانية وبإعادة التأهيل وبالتعمير، يتفاوت كثيرا من منطقة إلى أخرى ومن أزمة إلى أخرى.

فإذا كان الالتزام الجديد بالتدخل في مواجهة المعاناة البالغة هو الإبقاء على دعم شعوب العالم فالواجب أن يكون، والواجب أن ينظر إليه على أنه يطبق بالعدل وعلى نحو ثابت بغض النظر عن المنطقة أو الأمة. فالإنسانية في نهاية المطاف لا يمكن تقسيمها. ومن الضروري أيضا الاعتراف بأن أي تدخل مسلح هو نفسه نتيجة العجز عن الوقاية. ونحن حين ننظر في مستقبل التدخل يجب أن نضاعف جهودنا بغية تعزيز قدراتنا الوقائية بما في ذلك الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والوزع الوقائي ونزع السلاح الوقائي.

ومن أدوات الردع القوية الحديثة إجراءات المحكمتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. ففي معركتيهما ضد الإفلات من العقاب يكمن السبيل لردع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقد وضعت هذه الشواغل في اعتباري وكرست المقالة التمهيدية في تقريري السنوي لاكتشاف سبل الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، بل إن سياسة الوقاية الأكثر تكلفة هي الأرخص ثمنا بالنسبة للأرواح والموارد، من القوة المسلحة الأقل تكلفة.

وثانيا، من الواضح أن السيادة ليست وحدها العقبة التي تعترض العمل الفعال في مجال حقوق الإنسان أو الأزمات الإنسانية. ولا تقل عنها في الأهمية السبل التي تسلكها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تحديد مصالحها الوطنية في أي أزمة بعينها. وطبيعي أن الحرص التقليدي على المصالح الوطنية سمة بارزة في العلاقات الدولية وفي حياة وعمل مجلس الأمن. لكنني أعتقد أنه لما كان العالم قد تغير بطرق جذرية منذ نهاية الحرب الباردة فإن مفاهيمنا للمصالح الوطنية لم تواكب هذا المسار.

وإنني مقتنع بأن وضع تعريف جديد للمصالح الوطنية أوسع تحديدا وأعمق تصورا في القرن الجديد يحث الدول على إيجاد وحدة أكبر كثيرا في انتهاج قيم الميثاق الأساسية كالديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويتطلب العهد العالمي مشاركة عالمية. والواقع أن المصالح الجماعية مع تزايد عدد التحديات التي تواجه البشرية هي نفسها المصالح الوطنية.

وثالثا، فعندما يُصبح التدخل بالقوة ضروريا يجب أن نكفل قدرة مجلس الأمن، وهو الهيئة المكلفة بالإذن باستعمال القوة بموجب القانون الدولي، على أن ينهض إلى مستوى التحدي. وكما قلت إبان صراع كوسوفو فإن الخيار يجب ألا يكون من ناحية بين وحدة المجلس والسلبية في مواجهة الإبادة الجماعية، كما حدث في

رواندا مثلا، ومن الناحية الأخرى انقسام المجلس والعمل الإقليمي كما حدث في كوسوفو. ففي الحالتين كان من الواجب أن تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قادرة على التوصل إلى أرضية مشتركة في تمسكها بمبادئ الميثاق وفي العمل دفاعا عن إنسانيتنا المشتركة.

وبقدر أهمية سلطة المجلس في الإنفاذ تأتي أهمية سلطته للردع. فما لم يتمكن من تأكيد ذاته جماعيا حين تكون القضية عادلة والوسائل متاحة تتزعزع مصداقيته في عيون العالم. ولو عرفت الدول الغارقة في السلوك الجنائي أن حدودها ليست الدفاع المطلق، ولو عرفت أن مجلس الأمن سيتخذ الإجراءات لمنع ارتكاب جرائم ضد البشرية فإنها لن تُصر على اتباع نهجها متوقعة الإفلات السيادي من العقوبة.

والميثاق يقضي بأن يكون مجلس الأمن هو المدافع عن المصالح المشتركة، وما لم ينظر إليه على هذا النحو في عهد حقوق الإنسان والترابط والعولمة هناك خطر من أن يسعى الآخرون إلى الحلول مكانه. واسمحوا لي أن اقول إن العمل الفوري والفعال من جانب المجلس بالإذن باستعمال القوة المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية يعكس بالتحديد وحدة الغرض التي أدعو إليها اليوم. بيد أننا بالفعل فقدنا العديد من الأرواح وحدث تدمير بالغ الشدة حتى استطعنا التمسك بأمجادنا. والعمل الشاق من أجل إحلال السلام والاستقرار في تيمور الشرقية لا يزال ينتظرنا.

وأخيرا، فبعد انتهاء الصراع، في تيمور الشرقية كما في غيرها، أصبح من المهم للغاية أن يكون الالتزام بالسلام بقوة الالتزام بالحرب. وفي هذه الحالة أيضا فإن التساوق ضروري. وكما أن التزامنا بالعمل الإنساني يجب أن يكون عالميا إذا أريدت له الشرعية فإن التزامنا بالسلام لا يمكن أن ينتهي بوقف الأعمال العدائية. وتتطلب فترة ما بعد الحرب قدرا لا يقل عن ذلك من المهارة والتضحية وعدم إنقاص الموارد كي يمكن صوغ سلام دائم وتلافي العودة إلى العنف. وبعثات الأمم المتحدة في كوسوفو وغيرها، المنتشرة حاليا أو التي تلوح في الأفق، لا تمثل إلا ذلك التحدي.

وما لم تتح للأمم المتحدة الوسائل والدعم من أجل النجاح فلن تقتصر الخسارة على السلام فحسب بل والحرب أيضا. ومن الإدارة المدنية وإحكام الشرطة إلى إيجاد مجتمع مدني قادر على إدامة التسامح والتعددية ومجتمع الرخاء تبقى التحديات التي تواجه بعثاتنا لحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام تحديات هائلة.

ولكن إذا توفرت لنا الوسائل - في كوسوفو وفي سيراليون وفي تيمور الشرقية - فستسنح لنا فرصة حقيقية لكسر حلقات العنف نهائيا.

إننا نترك وراءنا قرنا لا مثيل له في ألوان المعاناة والعنف. وسيبقى امتحاننا الأكبر والأطول أمدا يكمن في قدرتنا على كسب احترام وتأييد شعوب العالم. فإذا كان الضمير الجمعي للبشرية، الذي يبغض القسوة ويدين الظلم ويسعى إلى تحقيق السلام لجميع الشعوب، لا يستطيع أن يجد في الأمم المتحدة المدافع الأكبر عنه، فإن الخطر المميت يتمثل في تطلعه إلى أماكن أخرى التماسا لتحقيق السلام والعدالة. وإذا لم يسمع ذلك الضمير في نبرات أصواتنا، ولم ير في بينات أعمالنا، تجسيدا لتطلعات الشعوب واحتياجاتها ومخاوفها، فإنه قد ينقد عما قريب الإيمان بقدرتنا على التأثير.

ومثلما تعلمنا أن العالم لا يمكن أن يتنحى جانبا عندما تنتهك حقوق الإنسان بصورة فاضحة ومنهجية، تعلمنا أيضا أن التدخل يجب أن يستند إلى مبادئ مشروعة وعالمية إذا أريد له أن يلقى التأييد المستمر من جانب شعوب العالم.

وهذا المعيار الدولي الذي يتطور تأييدا للتدخل من أجل حماية المدنيين من المذابح الجماعية سيظل يفرض بالتأكيد تحديات عميقة على المجتمع الدولي. وأي تطور من هذا القبيل لفهمنا لسيادة الدولة وسيادة الفرد سيقابل في بعض الأوساط بمشاعر الريبة والشك بل والعداء. إلا أنه تطور ينبغي لنا أن نرحب به.

لماذا؟ لأنه بالرغم مما تعتوره من أوجه قصور ونقص، يمثل شهادة على إنسانية تهتم أكثر، لا أقل، بالمعاناة بين ظهرانيها؛ وإنسانية ستفعل ما هو أكثر، لا ما هو أقل، من أجل إنهاء المعاناة. إنها علامة أمل تلوح مع أفول القرن العشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على العرض الذي قدمه.

بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة، أود أن أذكر الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، في ١٧ أيلول/سبتمبر، بأن الإعراب عن التهانئ يجب ألا يتم داخل قاعة الجمعية العامة بعد الإدلاء بالبيان.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الأعضاء بمقرر آخر اتخذته الجمعية في نفس الجلسة: وهو أنه يمكن للمتكلمين في المناقشة العامة بعد الإدلاء ببياناتهم، مغادرة قاعة الجمعية عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

وأود كذلك أن أذكر الممثلين بأنه وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، ستقفل قائمة المتكلمين يوم الأربعاء الموافق ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٨/٠٠. وأود أن أرجو من الوفود أن تتكرم فتقدم تقديراتها للمدة التي يستغرقها الإدلاء بالبيانات وأن تتوخى الدقة قدر الإمكان. وهذا من شأنه أن يسهل عمل الجمعية العامة.

وأود الآن أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الفقرة ٢١ من مرفق القرار ٢٤١/٥١، حيث أشارت الجمعية بموجبه إلى مبدأ توجيهي طوعي ينص على تخصيص ٢٠ دقيقة لكل بيان يُلقى في المناقشة العامة. وفي إطار هذه الفترة الزمنية المحددة، أود أن أناشد المتكلمين أن يلقوا بياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية على النحو المناسب.

المتكلم الأول في المناقشة العامة وزير الشؤون الخارجية في البرازيل، معالي السيد لويز فيليب لامبريا، وأعطيه الكلمة.

السيد لامبريا (البرازيل) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): تتوجه البرازيل بالتهنئة إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن سجلكم الشخصي في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي تبلور أثناء كفاح شعب ناميبيا من أجل الحرية وتقرير المصير، سيكون مثالا ملهما لعملنا.

وبصفتنا دولة شقيقة لأوروغواي، فإننا نعتز بالعمل الذي اضطلع به سلفكم، صديقي، الوزير دييير اوبيرتي. وأود أن أعرب عن تقدير وامتنان الحكومة البرازيلية على الدور الحاسم الذي اضطلع به في ترؤوس الدورة الثالثة والخمسين.

الأمين العام كوفي عنان يستحق تقديرا خاصا على حد سواء. ففي هذه الأزمنة المتسمة بتحديات بعيدة الأثر ومجهولة أمام المجتمع الدولي، مثل التناسب وقوة القيادة الهادئة أداتين هامتين في السعي إلى حلول واقعية ومبتكرة. وإننا نقدر وندعم جهوده من أجل قضية السلام والتنمية والعدالة.

وتحيي الحكومة البرازيلية بحرارة انضمام تونغ وكيريباس وناورو إلى أسرة الأمم المتحدة.

سنة بعد سنة، منذ أكثر من نصف قرن، نجتمع هنا لمناقشة وتداول المسائل التي تشغل عصرنا. وسنة بعد سنة، يحضر ممثلو البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة إلى هذه المنصة لتحديد رؤيتهم المتعلقة بالشؤون العالمية وتقديم التحليلات واقتراح الحلول.

وإذ تزداد بصورة أكبر متطلبات مجتمعاتنا مع مرور الوقت، يتولد إحساس بتزايد الهوة بين أقوالنا وأفعالنا، وما من شأن هذه الهوة إلا أن تعمل على تغذية شكوك البعض وتشاؤم البعض الآخر.

عندما تندلع أزمة ما وتترتب عليها آثار إنسانية مأساوية من خلال عدم المبالاة الدولية وتصبح أخبارها جديرة بالنشر، يتطلع الرأي العام في بلداننا صوب الأمم المتحدة بحثا عن أجوبة مفيدة.

بيد أن ما يؤسف له أن المجتمع الدولي لا يشعر بأنه مجبر على التصرف بطريقة متسقة، وحشد الموارد اللازمة والإرادة السياسية الضرورية إلا عندما تهدد المشاكل التي طال تفاقمها بعدم إمكانية السيطرة عليها، مما يزيد من صعوبة التوصل إلى حل مرض.

والنتيجة تكون شعورا بالإحباط ونفاد الصبر إزاء الأمم المتحدة. وقد يكون سبب ذلك أن المبادرات الضرورية يجري اعتمادها في نهاية المطاف خارج الأمم المتحدة، كما كان الحال في كوسوفو. أو قد يكون السبب أن التدابير المتفق عليها لا ترقى إلى مستوى الاحتياجات الملموسة، كما رأينا في تيمور الشرقية. أو حتى قد يكون في أن الأمم المتحدة تجد نفسها مرة أخرى، كما في أنغولا، تواجه صراعات معروفة جيدا ذات أبعاد كارثية كان المجتمع الدولي قد أخفق في التصدي لها بطريقة حسنة التوقيت.

فلماذا تجتذب بعض الأزمات تعبئة كثيفة للسبل والوسائل، بينما لا يجتذب غيرها من الأزمات تلك السبل والوسائل؟ ولماذا تولد المعاناة الإنسانية في بعض أنحاء العالم درجة من السخط أكبر من تلك التي تتولد عندما تقع في مناطق أخرى؟ إن محنة أنغولا ومحنة تيمور الشرقية تقدمان مثالين صارخين على نمط واضح من الاهتمام الأحادي وغير المتساوي.

في أنغولا، يهدد رفض اتحاد يونيتا التقيد ببروتوكول لوساكا والمواقف المتصلبة بإشعال الحرب الأهلية نفسها بكل ما فيها من حدة، وهي الحرب التي تسببت طوال ما يربو على ربع قرن في إنزال معاناة يصعب حصرها بالملايين في ذلك البلد، وبخاصة ملايين العُزَّل والمحرومين.

وفي أنغولا، التي لها علاقات خاصة مع البرازيل، يواجه المجتمع الدولي مباشرة - رغم التغطية الإعلامية الدولية المحدودة - تحديا سياسيا هائلا وكارثة إنسانية ذات أبعاد مفزعة. والأمر يقتضي القيام بعمل عاجل وعلى سبيل الأولوية. ولم يعد بوسع مجلس الأمن أن يسمح بتجاهل قراراته على نحو صارخ، كما يحدث الآن.

ومما لا يقل عن ذلك إلحاحا - وهنا تشارك الأمم المتحدة بنشاط الآن - مهمة المساعدة على ضمان حق شعب تيمور الشرقية في تقرير مستقبله بوصفه دولة مستقلة، وهو قرار أعرب عنه بوضوح في اقتراع حر. والمجتمع البرازيلي، الذي تربطه بالتيموريين وشائج لغوية وثقافية وتاريخية، شاركهم احتفالهم عندما جاءت نتيجة الاقتراع قرارا مدويا باختيار الاستقلال. وقد كان هناك غضب في البرازيل إزاء العنف الذي ارتكب ضد أشقائنا في تيمور الشرقية وإزاء ما أعقبه من خسائر في الأرواح.

إن البرازيل لا يمكنها أن تقبل، كما لا يمكن للشعب البرازيلي أن يفهم، عدم ضمان حق تقرير المصير للشعب التيموري على النحو الكامل. ومن ثم نحن نأمل للقوة المتعددة الجنسيات التي أذن بها مجلس الأمن - وهي قوة عقدت البرازيل العزم على المشاركة فيها منذ البداية - أن تتمكن من وضع حد للفظائع التي ترتكب منذ الاقتراع الشعبي وأن تتمكن من إعادة تهيئة الظروف اللازمة لانتقال سلمي إلى الاستقلال.

إن أمريكا اللاتينية، التي كان ينظر إليها منذ أمد بعيد بوصفها أرضا للتخلف والدكتاتوريات، قامت خلال العقد الماضي بصياغة صورة دولية جديدة لنفسها عن طريق التحولات التي مرت بها. وقد كان لعودة الديمقراطية إلى بلداننا دور حاسم في ذلك، فضلا عن إنجازاتنا الهامة في تنمية احترام حقوق الإنسان - رغم أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير. واعتماد سياسات اقتصادية متسقة مكن بدوره من التغلب على المعضلات التي لا تنتهي والتي وقعنا في شراكها، كما وضع حدا لدوامة التضخم التي تسببت في الكثير من عدم اليقين والظلم لمواطنينا.

ويجب ألا يكون هناك شك في أن الصعوبات التي مررنا بها، على فترات منقطعة، طوال عام ١٩٩٩، لن تفت في عضدنا وتجعلنا نتخلى عن إنجازاتنا. وخلال بضعة أيام، أو ربما بضعة أسابيع، في بداية السنة، أطلق البعض على البرازيل لقب "رجل أمريكا اللاتينية المريض". وقد ظن أننا قد نقع مرة أخرى في شرك التضخم العالي، وأننا سنشهد ركودا شديدا، وأننا سنلجأ مرة أخرى إلى العمل بوصفة إذكاء النمو القصير المدى ونعود إلى دورات الازدهار والكساد الماضية.

بيد أننا بلغنا نهاية القرن بمعدل تضخم يقل عن ٨ في المائة. ونحن نتوقع تماما أن نشرع في مسار من النمو السنوي المطرد يزيد على ٤ في المائة وقد عقدنا العزم على إكمال برنامج واسع النطاق للتحديث بإجراء إصلاحات هامة في المسائل الضريبية والمالية والتأمين الاجتماعي. ولن ينثني عزم الرئيس فرناندو إنريكي كاردوزو على وضع الأسس التي ستجعل بلدنا حديثا ومعافى اقتصاديا وديناميا، فضلا عن زيادة العدل الاجتماعي فيه ونضجه السياسي.

ومع قدوم الديمقراطية، طورت البرازيل والأرجنتين الصداقة الوطيدة التي تجمع بين شعبينا، وقامتا في فترة قصيرة من الزمن ببناء صرح دائم للتكامل. واتفاقاتنا

الثنائية في ميدان التعاون النووي اتفاقات مثالية وتمثل قوة استقرار في المنطقة وعلى نطاق العالم. والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي - التي انضم بلدانا إلى أوروغواي وباراغواي في إنشائها والتي انتسبت إليها ديمقراطيتا بوليفيا وشيلي - قد غيرت بشكل أساسي الصورة الاقتصادية لنصف الكرة بل وللعالم. وعملية تكاملنا ليست موجهة ضد أحد، بل على العكس، فهي تسعى إلى تعزيز روابطنا التاريخية داخل الأمريكتين وفيما يتجاوزهما على حد سواء. إن بلداننا، فرديا وفي إطار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وخارجها على حد سواء، قد أصبحت قوة كبيرة في السعي إلى وضع النظام التجاري الدولي على مسار أكثر انفتاحا وتوازنا، مسار لا يساعد الامتيازات الحمائية ويشجع عليها في أحيان كثيرة على حساب البلدان النامية.

وقد مكنت الديمقراطية بلدان أمريكا الجنوبية من توفير مساعدة متبادلة - بدون تدخل أجنبي لا داعي له وغير مطلوب وبروح من التعاون - متى ما ظهر للجميع خطر يهدد الاستقرار المؤسسي لواحد منها. وبفضل الديمقراطية، نجحت بلدان منطقتنا في حل نزاعات سببت الاضطراب لوقت طويل لانسجام أكثر القارات سلما واستقرارا. وفي نهاية السنة الماضية، قامت إكوادور وبيرو، بمساعدة دبلوماسية من الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة، بالتوقيع على اتفاقات وضعت حدا لنزاعهما الحدودي طويل الأمد. وبالتالي، رغم كل أنواع الصعوبات، تقوم أمريكا اللاتينية بتحويل نفسها إلى كيان شديد الترابط متكامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وانطلاقا من روح التكامل هذه، والإدراك الغالب بأننا ننتمي إلى أسرة واحدة، تشعر البرازيل بأنها منسجمة تماما مع مختلف الجهود الرامية إلى التجديد المبذولة حاليا في المنطقة. والانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر القادم في الأرجنتين ستؤكد بدون شك الحيوية السياسية لجارتنا العظيمة هذه وتضمن توفير الظروف الاقتصادية اللازمة من أجل الاستقرار والنمو المتجدد النشاط. ونحن واثقون من أن هذه التوقعات الإيجابية نفسها ستحدث في الانتخابات التي ستجرى في أوروغواي وشيلي في هذه السنة، وفي المكسيك في السنة المقبلة. وستؤكد حصيلة تلك الانتخابات قطعا الطابع الديمقراطي لأمريكا اللاتينية.

والإنجازات السياسية والاقتصادية التي حققتها بوليفيا منذ الثمانينات في التغلب على عقبات كان يتعذر التغلب عليها قبل ٢٠ سنة تمثل مؤشرا آخر على مدى تغير منطقتنا نحو الأفضل. وبيرو أيضا استحقت اعتراف العالم بنجاحاتها المدوية في عكس الاتجاهات الاقتصادية المناوئة في العقود الماضية وفي الحرب ضد الإرهاب والاتجار بالمخدرات. إن هذه القدرة على تجاوز العقبات تُلاحظ بالقدر نفسه في إكوادور، حيث أن القوى السياسية، بدعم من المؤسسات المالية الدولية - وعن طريق القنوات الديمقراطية والدستورية - ستقوم بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتجاوز الأزمة الراهنة. وباراغواي، من جانبها، نجحت في التغلب على أزمة سياسية دقيقة في بداية هذه السنة وهي تمضي قدما بانتظام على درب بناء المؤسسات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وستقوم البرازيل، كما هو دأبها، بمواصلة تقديم الدعم الحاسم لباراغواي في تلك العملية.

وتعطي غيانا مثالا آخر، ليس فقط على التزامنا بإعلاء شأن القيم الديمقراطية وتعزيزها، وإنما بالقدر نفسه على الروح التكاملية التي تلهمنا. ونأمل أن تنضم سورينام إلى جهود المنطقة وإنجازاتها لإنجاز هذه التغيرات الإيجابية. والتحولات التي تشهدها فنزويلا تسترعي انتباها دوليا كبيرا. ويجب احترام عملية التغيير هذه، لأنها تعبر بوضوح وعلى نحو مشروع عن رغبة الشعب الفنزويلي في التجديد. والتعبير عن هذا التطلع عن طريق القنوات المؤسسية أفضل ضمان لأن تظل التغيرات الجارية تسير على درب احترام المعايير والحقوق والواجبات التي تعرف الديمقراطية.

والبرازيل على ثقة أيضا من أن حكومة الرئيس أندريس باسترانا، في كولومبيا، ستثابر على مساعيها لإحلال السلام في هذه الدولة الشقيقة. وأي تدخل أجنبي غير موجب لن يؤدي إلا إلى تدهور حالة معقدة أصلا يرجع أمر التغلب عليها إلى الكولومبيين أنفسهم.

إن نجاح جيراننا، الذي نثق فيه، يمثل القاعدة لنجاح الشعب البرازيلي وحكومته في حل مشاكلهما الخاصة وفي التغلب على تحدياتهما، غير القليلة ولا بالبسيطة.

وتمثل الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات اليوم تحديا رئيسيا أمام المجتمعات الديمقراطية. وهما يمثلان بوضوح تهديدا خطيرا على أمن المؤسسات الوطنية وأمن المواطنين مباشرة، حيث أن هؤلاء يدفعون أرواحهم ثمنا

باهظا لآفة العصر هذه. والتكديس المتنامي للأسلحة الصغيرة والاتجار بها يرتبطان على نحو وثيق بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. إن البرازيل، إذ ترى الخطر يحدق بأرواح مواطنيها يوميا بسبب تهريب الأسلحة النارية، تولي الأولوية العظمى للتصدي لهذه المسألة. وعلى الصعيد الإقليمي قمنا بالمصادقة على الاتفاقية الهامة للبلدان الأمريكية المتعلقة بالشفافية بشأن حيازات الأسلحة التقليدية. ونود أن تصادق هذه الجمعية العامة على اقتراح عقد مؤتمر معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه. وعلى نحو مماثل، تولي البرازيل أهمية كبيرة للعمل الجاري بصدد وضع مشروع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة العابر للحدود الوطنية.

إن استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل يظل بدوره خطرا يتهدد أمن البشرية بل وبقاءها.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين بحزم جميع الأعمال المنافية لأهداف أنظمة عدم الانتشار. وفي ذات الوقت يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك الدول التي هي على عتبة الحيازة، أن تخطو نحو القضاء الكامل والذي لا رجعة عنه على الأسلحة النووية. ولهذا فإن أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا ستعرض مرة أخرى، في هذه الدورة، مشروع قرار يتعلق بخطة جديدة لنزع السلاح. ومشروع القرار الذي يسعى إلى تمهيد الطريق أمام إجراء حوار بناء بشأن هذا الموضوع، يقوم على أساس تقييم واقعي ومتوازن لطبيعة عملية نزع السلاح النووي.

وإن مؤسساتنا الديمقراطية والمنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، تواجه تحديات أساسية اليوم. وتواجه بلداننا في كل يوم صعوبات اقتصادية ومظالم اجتماعية حادة، مثل الفقر والفوارق الفاحشة، التي تصعد الشعور بنفاد الصبر: نفاد الصبر مع اقتصادات لا تستطيع النمو بمعدل يصلح لإحداث تحسن أسرع في رفاهة المجتمعات؛ ونفاد الصبر في وجه الضعف إزاء الأزمات واضطراب الأسواق الدولية؛ ونفاد الصبر مع العمليات السياسية تبدو أحيانا بطيئة في الاستجابة لمطالب المواطنين المشروعة والملحة. ولكن من المهم للغاية أن يجري التعبير عن نفاد الصبر هذا وأن يوجه من خلال القنوات الديمقراطية.

والتزام البرازيل بالمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون ينطبق على العلاقات الدولية. وقد أوضح الرئيس فيرناندو هنريكو كاردوسو، في بداية فترته الرئاسية الثانية، التي انتخب فيها بأغلبية مطلقة من الناخبين البرازيليين في تشرين الأول/اكتوبر الماضي أن:

"حكم القانون هو الأساس الوحيد المقبول للنظام العالمي. وإذا ما قبلنا بالنزعة الانفرادية واستخدام القوة كمبادئ للعلاقات الدولية، فسيصبح في المدى البعيد من الأكثر معقولية أن ينحاز المرء إلى أدوات سياسة القوة بدلا من أن يكافح في سبيل النظام وينصاع للقانون. وإذا كان لنا حقا أن نُبصر نظاما عالميا جديدا يبرز للوجود، يجب أن يكون من أحجار الزاوية فيه القبول بأن تكون المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف - وليس أقلها مجلس الأمن - هي مصدر القانونية والشرعية للأعمال التي تكفل السلام والحل السلمي للمنازعات".

وإن مجتمعاتنا تنتظر، مرة أخرى، بنفاد صبر متزايد، أن ترى المنظمات المتعددة الأطراف، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة، وهي تبرهن على أنها في مستوى مواجهة التحدي المتمثل في الاضطلاع بدور هام - بل حاسم - في إقامة نظام دولي يتجاوب مع التطلعات والقيم المشتركة للجنس البشري بأجمعه.

والطريق أمامنا يستدعي التجديد والتغيير. فإذا كانت حكومات العالم ترغب في وجود أمم متحدة قوية وفعالة، لا يجب عليها أن تغير طريقة تفكيرها وعملها فيما يتعلق بهذه المنظمة فحسب، ولكن يجب عليها أيضا أن تفكر في إحداث التغيير في المنظمة وأن تعمل على ذلك. وهذا هو الرهان. وهذا هو التحدي الذي يواجهنا.

خطاب الرئيس ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطُحب فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية

جنوب أفريقيا، فخامة السيد ثابو مبيكي، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس مبيكي (تكلم بالانكليزية): باسم حكومتنا وبصفتي رئيسا لحركة عدم الانحياز، أود أن أتقدم إليكم، السيد ثيو - بن غوريراب، بتهانئنا الخالصة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وأود أيضا أن أشكركم على التعليقات الطيبة التي أوردتموها عن بلدي وأنتم تتولون منصبكم الرفيع.

لقد عملنا معا لعدة عقود. وبفضل حنكتكم السياسية، فإننا كجارين نعيش معا في سلام وقد ضممنا أيدينا كأنداد لنكفل التحقيق الكامل لتطلعات شعبينا. وتلك التجارب تقنعنا بأنكم ستضطلعون بمسؤولياتكم بوصفكم رئيسا للجمعية العامة بطريقة تساعد الإنسانية على جعل عالمنا مكانا أفضل لصالح الجميع.

ويسرنا أنكم ستعملون مع الأمين العام، كوفي عنان، الذي أبدى التزاما لا يُرقى إليه الشك بالتوصل إلى تحقيق أهداف المنظمة.

وميثاق هذه المنظمة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمدانا جميعا بالرؤية التي ينبغي أن نكافح في سبيلها. وعندما اعتمدت هاتان الوثيقتان فقد عكستا التصميم الدولي على ضمان ألا تحدث الكارثة المتمثلة في صعود الفاشية والنازية مرة أخرى أبدا. ونحن نتذكرهما اليوم لأننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير حازمة لضمان أن يشكلا ما يحدث في العالم المشترك الذي نتشاطر العيش فيه. والرسالة الأساسية لهما معرب عنها في عبارات ديباجة الإعلان:

"شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لنا جميعا لنستوثق من أننا نعمل معا لإعادة بناء المجتمع الإنساني بطريقة تتسق مع هذا التصور. ونعتقد أيضا أن ما ذكرناه يشكل تحديا خاصا وتاريخيا للذين يشغلون مناصب القيادة السياسية في العصر الحديث، والذين سيكون لهم مثلنا شرف مخاطبة هذه الجمعية العامة. وإن الزمن وحده هو الكفيل بالكشف عما إذا كنا نملك الشجاعة الأخلاقية والفكرية للنهوض في وجه هذا التحدي.

ولكن هذا هو ما نشعر بأننا يمكن أن نقوله: لقد تهيأت الظروف في العالم اليوم لنسعى بنجاح إلى تحقيق الرؤية الواردة في وثيقتي الأمم المتحدة اللتين أشرت إليهما. وما قد ينقصنا هو أن تتوفر الشجاعة لدى السياسيين، بالمقارنة مع وفرة الخطابة الرنانة. فما هي هذه الظروف التي نتحدث عنها؟ لقد انتهت الحرب الباردة. وليست هناك علامة في أي مكان على وجود تنافس إيديولوجي بين دول عظمى يملي على كل واحدة بأن تسعى إلى تدمير الأخرى لكي تحمي نفسها. صحيح أن عددا من البلدان لا يزال يملك أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، التي تشكل تهديدا. والطريق المنطقي الوحيد لمعالجة ذلك هو الدعوة بقوة إلى نزع السلاح الشامل وتدمير هذه الأسلحة.

وثانيا، اعتقد أنه يصح القول إن الأغلبية الساحقة من الدول في العالم قد اختارت أشكال حكم ديمقراطي. وبعد أن تعلمت الأمم من تجاربها هي نفسها، فقد أدارت ظهرها للدكتاتورية. وبالطبع، لا نستطيع أن نقول إن الدكتاتوريات ليست موجودة أو أنه لن تجري محاولات في المستقبل لإقامتها. ولكننا يمكن أن نتجرأ على القول بأن هذه الاستثناءات إنما تثبت القاعدة، بدلا من أن تدحض الافتراض الذي نحاول إثباته.

وإن اجتماع هذين العنصرين ينبغي أن يقود إلى ثلاثة استنتاجات، على الأقل. الأول هو أنه ينبغي ألا تكون هناك حاجة لدى أي بلد ليسعى إلى إنشاء مناطق نفوذ على افتراض أنها شرط ضروري لتعزيز مصالحه الوطنية.

وثانيا، إن استمرار الديمقراطية عبر العالم يقتضي أن يشعر المواطنون العاديون في كل بلد ديمقراطي بأنهم يتمتعون فعلا بالحق في تقرير مصيرهم. وبعبارة أخرى، ينبغي ألا يُطلب إلى أي بلد أن يحد من ممارسة هذا الحق لمجرد أن بعض الدول الأخرى الأقوى منه تملي عليه أن يفعل ذلك.

وثالثا، إن هذه الظروف تهيئ إمكانية إيجاد نظام للحكم الدولي يكون أكثر ديمقراطية، مثلما يظهر من إعادة هيكلة هذه المنظمة بالذات بصورة صحيحة. وبأية حال،

فإن عملية العولمة تعيد بالضرورة تعريف مفهوم السيادة الوطنية وممارستها. وإن حدود تلك السيادة أخذت تتراجع، ولا سيما في البلدان الأصغر من غيرها في العالم، مثل بلدنا. وفيما يحدث هذا وهو أمر يتعذر اجتنابه، يصبح من الضروري أن تحدث حركة تعويضية لتعزيز أثر هذه البلدان على نظام الحكم العالمي عن طريق إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام العلاقات الدولية.

إن التطورات التي تكلمنا عنها، والأمر يتوقف على ما نفعله جميعا، تشير إلى أنه ربما لم تتسن للبشرية الفرصة على الإطلاق لأن تحصل على سلام وأمن عالميين دائمين مثلما يحدث اليوم. ومجرد انتشار الديمقراطية في جميع أنحاء العالم يعني التزاما أكبر فيما بين الدول بحل الصراعات الوطنية والدولية بالوسائل السلمية.

وإنني متأكد أنه عندما يخاطب الجمعية العامة الرئيس عبد العزيز بو تفليقة، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فإنه سيتكلم عن القرار الهام الذي اتخذ مؤخرا في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر والقاضي باستبعاد جميع الأنظمة العسكرية من صفوفها، اعتبارا من مؤتمر القمة المقبل، وهي الأنظمة التي قد تبقى قائمة في القارة الأفريقية. واتخذ قرار آخر بمساعدة هذه البلدان على نحو ثابت في التحرك صوب اعتماد نظام ديمقراطي للحكم.

إن التطورات التي علقنا عليها تعني بأنه تقع على عاتق المنظمة مسؤولية التركيز بصورة خاصة على الهدف الوارد في الفقرة ١ من المادة الأولى من ميثاقها التي تنص على أن

"تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها ... وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها".

ونعتقد أن هذا يفرض مسؤولية رسمية وجسيمة على الأمم المتحدة كي تعمل من أجل منع الصراعات وتسعى إلى حلها حتى يتسنى إحلال سلام دائم. وردنا على الصراعات يتمثل في بعض الأحيان في الانتظار لتتحول إلى صراعات تتصف بالعنف بل إلى حروب، ومن ثم التدخل عن طريق عمليات مكلفة لحفظ السلام. وهذه في بعض الأحيان عملت على تجميد تلك الصراعات وإطالة أمد الاستقطاب وجعل إمكانية حلها في الوقت المناسب أكثر صعوبة.

علاوة على ذلك، فإن الحاجة إلى أن تتدخل الأمم المتحدة لمنع ارتكاب أعمال عدوان تفرض التزاما على الأمم المتحدة بوجوب أن تنظر إليها الحكومات والشعوب بوصفها محاورا غير منحاز وصانعا للسلام حقا. ولا يسعها أن تحقق ذلك إلا إذا عملت بإخلاص من أجل:

"إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها"

مثلما تنص عليه الفقرة ٢ من المادة الأولى من ميثاقها.

وإذا كنا بالفعل نلتزم التزاما جادا بتحقيق هذه الأهداف الهامة المتمثلة في إحلال السلام والديمقراطية في العالم، حينئذ ليس لنا عذر بأن نرجئ أكثر فأكثر عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة على نحو معقول. وإذا كنا صادقين مع أنفسنا، فيتعين أن نعترف بأن ما يعرقل إحراز تقدم هو الرغبة في التوفيق بين ما يُرى أنه علاقات قوة جديدة، وإعادة النظر في العلاقات القائمة على عدم المساواة داخل الأمم المتحدة وتعديلها. وهذا يرتكز على أساس النظرية القائلة إن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العلاقات له أولوية على المبدأ الذي قامت عليه المنظمة وهو احترام مبدأ الحقوق المتساوية فيما بين الأمم.

وفي حالة الحرب الباردة وسيادة الديكتاتورية في بلدان عديدة، يُنظر إلى سياسات القوة بوصفها السبيل الوحيد للبقاء. وإدارة العالم اليوم عن طريق ممارسة هذه القوة مهما كانت معدلة ستقوض أهداف الديمقراطية والسلام، وترفع من يتظاهر بها إلى سدة الحكم على الأصعدة العالمية والقارية والإقليمية.

وفيما تركز الأمم المتحدة في الوقت نفسه على المسألة الهامة المتمثلة في منع الصراع، يجب عليها أن تتناول مسائل من قبيل إزالة أسلحة الدمار الشامل، وتنفيذ الحظر على الألغام المضادة للأفراد، وإزالة الألغام في البلدان التي تواجه هذه المشكلة، والسيطرة على انتشار الأسلحة الصغيرة. وطبعا إن أحدا من هذه المقترحات لا تنكر حاجة الأمم المتحدة إلى أن تعمل بكل ما يلزم من نشاط من أجل المساعدة على وضع حد لجميع الصراعات

القائمة التي تنظر فيها، بما في ذلك الصراعات الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، والصحراء الغربية، وتيمور الشرقية، وإريتريا وإثيوبيا، وكوسوفو وغيرها.

لقد بدأنا كلامنا باقتباس من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يتكلم عن تأكيد كرامة الفرد وقيمته، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وكفالة حياة أفضل للجميع. وقلنا إن الظروف مؤاتية للتحرك صوب تحقيق الأهداف التي نص عليها الإعلان. وثمة قضية مشتركة بيننا جميعا وهي أن مستويات الفقر والجهل والمرض التي لا تزال تبتلي بلايين البشر حول العالم تشكل إنكارا مباشرا لكرامة الإنسان وقيمته وهو ما نلتزم به. وإنني متأكد بأننا نتفق أيضا على أن عملية العولمة يرافقها أيضا أوجه عدم مساواة متزايدة داخل البلدان وفيما بينها. ونرى أيضا كيف أن تحركات رأس المال في المدى القصير تسفر عن نتائج اقتصادية مشؤومة في بعض البلدان.

وفيما يتعلق بتحديات السلام والديمقراطية، نعتقد اعتقادا راسخا أن لدى الاقتصاد العالمي موارد كافية لمعالجة التقدم الاجتماعي وإيجاد حياة أفضل للجميع كما ينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى هذا ولو أخذنا معا تركزات رأس المال التي يتصف بها الاقتصاد العالمي، لوجدنا أن العلم والتكنولوجيا ما زالا يتطوران بطريقة يصعب أن نتصور معها عدم توفر الوسائل لدى المجتمع البشري للقضاء على الفقر والجهل والمرض. ويمكن القول في الواقع على نحو منطقي أن السلم الدولي والديمقراطية والازدهار أمور تمثل شرطا ضروريا لنمو الاقتصاد العالمي، وزيادة توسع الشركات، صغيرها وكبيرها، على حد سواء، الأمر الذي يتطلب أسواقا عالمية.

وبالمثل، فإن الثورة التي تحدث في تكنولوجيا الاعلام والاتصالات، وهي محرك هام لعملية العولمة، تمكننا من تحقيق مستويات أعلى من التعليم ومستويات العيش فيما بين بلايين الناس الذين يشكلون الجنس البشري. ومع ذلك، من الواضح أنه ليس هناك آلية أوتوماتيكية أو كامنة داخل عمليات الأسواق لتمكين رأس المال والتكنولوجيا من تحقيق الأثر الذي نتكلم عنه في جميع بلدان العالم. وعندما نقول هذا ينبغي ألا يُفهم أننا نزدري كل ما قيل عما يحتاج كل بلد أن يفعله لتهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق الاستثمارات وعمليات نقل التكنولوجيا. كما ينبغي ألا يُفهم أننا نعيد فتح المناقشة بشأن دور الأسواق في تخصيص الموارد. إن ما نقوله هو أن عمل الأسواق لا يستثني ولا يسعه أن يستثني التدخلات الواعية من أجل زيادة الفرص الاقتصادية ورفع مستويات العيش وإمكانيات العيش للكثيرين في العالم الذين تُنكر عليهم كرامتهم الإنسانية نتيجة الفقر.

لقد كتب المؤلف البريطاني تشارلز ليدبيتر في كتابه الهام تحت عنوان "العيش في ضائقة".

> "إن الاقتصاد الجديد (المدفوع بالمعرفة) بحاجة إلى رؤية تعبوية ومؤسسات تجعله حقيقة. قائمة ومؤسساتنا تتحول شيئا فشيئا عن طريق الإصلاح وإعادة التنظيم وإعادة الهيكلة - بيد أن العملية بطيئة، وكيفية ومجزأة على نحو شديد. ويجب أن تصبح العملية أكثر وعيا وابتكارا وتجذرا".

ومرة أخرى فإن المسألة تدور حول إرادة الزعماء السياسيين لأن يكتشفوا بالفعل بين أنفسهم الشجاعة الأدبية والفكرية لفعل ما هو صحيح وضروري. كما أن ما هو صحيح وضروري يتطلب في هذا المجال أيضا الذي يؤثر على الشؤون الاجتماعية الاقتصادية، أن نستعرض أداء جميع المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها ما ينتمي منها إلى أسرة الأمم المتحدة. وينبغي أن يتم هذا لكفالة أن تعكس هذه أيضا الحتمية الضرورية للغاية وهي تحقيق الديمقراطية في نظم الحكم الدولية.

إن وثائق الأمم المتحدة التي أشرت إليها سابقا توفر لنا نقطة الانطلاق. وعلى هذا فإننا لا نرى ضرورة لأن يعيد أي منا اكتشاف رؤية جديدة توجه أفعالنا إلى بناء عالم جديد يؤكد كرامة وقيمة الإنسان الفرد. وما هو ضروري هو أن نوائم المعتقدات التي نعتنقها مع العمل اللازم.

ونحن نتحدث عن العمل الذي يتصدى عمليا للقضايا المتصلة بالسلام والديمقراطية والتنمية.

وإنني لمتأكد أن برنامج العمل العملي هذا لا يلبي تطلعات أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز التي نحن أعضاء فيها فحسب. بل هو يستجيب أيضا لأعمق مشاعر الشعوب في الشمال المتقدم النمو ممن ليست لهم مصالح في الصراع والاضطهاد والفقر، حتى ولو كان خارج حدود بلدانهم.

ولا شك أيضا في أن النظم الديمقراطية التي نعمل في ظلها تتطلب كذلك أن نكفل عن طريق الدعوة الملتزمة تأييد الناخبين لما ينبغي أن يكون برنامج عمل الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين.

إن تطور المجتمع البشري قدم لزعماء العالم الذين سيقفون على هذا المنبر إمكانيات جديدة لتحريك عالمنا خطوة عملاقة للأمام نحو واقعية جديدة يحلم بها في كل يوم الفقراء ومن لا حول لهم. وما لم نعمل على تحويل أحلامهم إلى واقع فإننا نكون قد خُنا تلك الملايين. فلا تجعلوا أجيال المستقبل تقول إننا فشلنا في عملنا بسبب قوة الجمود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية جنوب افريقيا على بيانه الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا من قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

اصطحب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس بوتفليقة (تكلم بالعربية): ها هي إذن أفريقيا وقد آل إليها اليوم الشرف الأسمى لقيادة هيئة الأمم المتحدة نحو الألفية الجديدة من خلال رجلين من أبر أبنائها وأبرزهم. وأعني بهما إياكم، سيادة الرئيس، أيها الأخ الوفي، الجدير باسم المناضل في سبيل تحرير ناميبيا الشقيقة، وها أنذا أتوجه إليكم بالتحية والتقدير على هذا الانتخاب الذي أرسى الاختيار فيه عليكم رئيسا للجمعية العامة، عن جدارة واستحقاق. كما أعني السيد كوفي عنان الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، الرجل الفاضل والصديق الذي تقدر المجموعة الدولية مدى مكرماته في الدأب والمثابرة، والتفاني من أجل تجسيد أهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئه وترسيخ دورها العظيم.

إنني لمتأثر غاية التأثر، وأنا أخاطب هذه الجمعية الموقرة التي إذ انتخبتني قبل خمس وعشرين سنة رئيسا لدورتها التاسعة والعشرين، برهنت بُعد على الاعتبار الذي توليه لأفريقيا وعلى تقديرها لجميع الأجيال التي خاضت معركة الحرية، تلك التي اضطلعت، على غرار أجيال بلادي، بالمسؤولية التاريخية، من أجل تقديم مساهمة حاسمة في بروز عالم أفضل.

لقد مرت خمس وعشرون سنة جرت في غضونها الحركة العارمة الجارفة نحو الحرية ومجراها، وأطاحت وهي تشق طريقها بآخر ما تبقى من قلاع الاستعمار والتفرقة العنصرية. وكرست بذلك الحق في مساواة البلدان في السيادة، وحق الشعوب في التنمية، وفي تقرير المصير والاستقلال.

وفي هذا الوقت ذاته، نشأ وضع جديد متميز بترابط أكبر بين الأمم. وإذ صارت أكثر إدراكا لوحدة مصيرها بات يتعذر على الواحدة منها أن تعيش بمعزل عن الأخرى، أو أن تغفل أو تتغافل عما ينال غيرها.

فباسم هذا المصير المشترك، وباسم أفريقيا والجزائر جئت لأتحدث إليكم في هذا المحفل المهيب، وفي دورتنا هذه التي نعقدها تحت شعار ثقافة السلم وثقافة اللاعنف.

وما انفك العالم طيلة هذا القرن يخطو الخطوة تلو الخطوة، ويبدع، ويهدم، ويبتكر، ويسير إلى الأمام. وعلى الرغم من الصراعات الايديولوجية، والأزمات الاقتصادية، وبؤر التوترات السياسية، والحروب الهدامة، فإن الإنسانية كلها سارت قدما نحو تاريخ واحد لا ثاني له، نحو مصير واحد لا ثاني له.

هناك تحديات جديدة تترصد المجموعة الدولية، في السياق الذي تولد عن اعتدال الصراعات الايديولوجية، ونهاية الحرب الباردة وبسط الأحادية القطبية على عالم يحمل في ذاته مفارقات تطوره.

يتمثل واحد من هذه التحديات فيما أصطلح على تسميته الآن بالعولمة: عولمة الاقتصاد والأنظمة السياسية، بل وعولمة القيم والتطلعات، وكذا عولمة المشاكل والمخاطر. وإن وضعها موضع التنفيذ يصطدم بعراقيل جمة ومتنوعة.

إن انعدام التكافؤ في التطور بين الأمم على الصعيد الاقتصادي لا يعمل على تيسير بروز نظام دولي جديد يقبله الجميع.

إن أفريقيا بوجه خاص تعاني من شروخ مقلقة، تعاني من تدهور مستديم لبنود المبادلات، تعاني من ديون مرهقة، ومن حروب بين الأشقاء ومن تدهور في البيئة، وتضاعف لحجم العاطلين عن العمل وأوبئة متعدية للحدود وانخفاض لنسبة الذين يذهبون إلى المدرسة، وانهيار للمساعدة العمومية في مجال التنمية، واستثمارات مباشرة لا قيمة لها. وفي أفريقيا نفسها هناك ثلثان من البلدان الأقل تقدما. وثلاثة أرباع من البلدان ذات الدخل الضعيف فضلا عن أن ٥٠ في المائة من سكان هذه القارة يعيشون في فقر مدقع.

إذا كان مؤتمر القمة الخامس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية عبر عن عزم الأفارقة على مواجهة هذا الوضع المزري، وذلك لصالح السلم والاستقرار والتعاون وتمتين الاصلاحات السياسية. والاقتصادية التي شرعت فيها أفريقيا، إنه قاس أيضا مدى ما يتميز به التعاون بين الشمال والجنوب إلى حد الآن من الخلو من المحتوى، هذا التعاون الذي يقتصر على سياسة استقطاب الزبائن، أو تدخلات ظرفية.

فالمؤتمر هذا قد سجل الصعوبات المترتبة على التركيبة الاجتماعية والثقافية والنفسية لبلداننا، وهي صعوبات تنطوي على عدم الفهم المتولد عن تطبيق المعايير المعمول بها في البلدان المتقدمة على وضعيتها بصورة آلية إن في المجال الاقتصادي، وإن في المجال السياسي والثقافي.

إذن، الصعوبات التي يجب تذليلها متعددة، والمجموعة الدولية تجرب هذا الأمر يوميا وفي كل من أفريقيا وآسيا، وفي البلقان والشرق الأوسط. ويضاف إلى هذه الصعوبات خلاف عالمي يجعل أنصار العالمية المتفائلة الذين لا يجدون حرجا في التأقلم مع بروز عالم أحادي القطب يجابهون أنصار خصوصية حذرة تموقع بحق مصلحة البشرية في بناء عالم متعدد القطبية.

غير أن مجموع هذه الصعوبات لا يعني أبدا أن كل أمل في العولمة المنسجمة بات أمرا طوبويا. هذه الصعوبات تبرهن فقط على العراقيل التي تقف حجر عثرة في طريق التطور الذي نراه أمرا لا محيد عنه. لكن ما يعتبر وهما من الأوهام في مقابل ذلك إنما هي عولمة المستحيل الذي يتجاهل المصالح المشروعة للبشرية في مجموعها. ذلك أن عولمة المشاكل أمر واقع. ولما كانت كذلك فإن عولمة حلولها تصير حينئذ ضرورة من الضرورات.

ليس من نافلة القول أن نقول بأن الوضع غير مشجع بحكم الهوة المتزايدة التي ما انفكت تزداد اتساعا بين البلدان الثرية وبلدان العالم الثالث التي ترهقها الديون إرهاقا.

ليس في نيتي أبدا التباكي أمامكم على التشنجات المتعددة التي يشهدها العالم الثالث، خاصة وأن الزمن تجاوزها من حيث المقاربة والمنهج حسبما عرفنا ذلك قبل عشرين سنة. لم يعد العالم ما كان عليه خلال السبعينات. لقد تشكل تشكلا جديدا. لكن يبدو لي أن هذا التشكيل الجديد عن طريق التعددية، وعن طريق السوق يجب الاستمرار فيه ودعمه مع مصاحبته بإعادة تشكيل جديد قائم على التضامن.

واعتقد بالفعل أن منطق القوة والمجابهة الذي ميَّز القرن العشرين يجب أن يحل محله منطق التضامن، أي نزعة إنسانية في إطار العلاقات الدولية القائمة على التبادل المنصف وعلى الازدهار المتقاسم.

إن تطور الأمم لن يكون مكتملا إذا ما نحن اقتصرنا على البحث ضمن السوق وحدها. ينبغي علينا أيضا أن نواصل البحث عنه عن طريق أبسط الحقوق التي يجب توفيرها للإنسان. وإذا كنا نشترك مع كل الأمم في مفهوم حقوق الإنسان، فلا بد أن يكون واضحا أن تعريف ماهية هذه الحقوق وتطبيقها ينبغي أن يراعيا وضع كل واحدة من دولنا، وتقاليدها، وبناها الاجتماعية وأولوياتها. ذلك أنه يتم بالنسبة لنا توازن حقوق الإنسان من خلال حقوق المواطن وتحكم وفق أولويات لا مناص منها.

وفضلا عن مكافحة البؤس والمرض وفضلا عن مكافحة الأمية وهي المكافحة التي يقتضيها حق كل فرد في عيش مُرض كريم، أو ليس صحيحا أن حقوق الإنسان تنعكس كذلك بحماية المجتمع من الإرهاب، ومن مُروجي المخدرات والسماسرة في كل أشكال الموت؟ وهكذا لم يحدث أي اختلاف بين انشغالاتنا وانشغالات العالم المتقدم في شأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن ذلك كله لا يمنع أن يظل ذلك أولوية الأولويات.

لهذه الأسباب كلها نرى أن فكرة تقدم الإنسانية وبروزها في القرن الحادي والعشرين عن طريق السوق والاستثمار والحريات لا تنفصل أبدا عن تقدمها عن طريق تقديم المساعدة لبلدان العالم الثالث والتضامن معها.

من هنا تبرز الأهمية التي يجب إعطاؤها لتجديد العمل الدولي في إطار هيئة الأمم المتحدة من أجل جعله متلائما مع السياقات العالمية الجديدة، والاستجابة إلى التطلعات المشروعة للأغلبية الساحقة من الأمم، ومن أجل تحقيق تقدم جديد على درب السلم، وعلى درب الاستقرار، والعدالة، والازدهار المتقاسم.

ومثلما تعلمون ذلك، قادم إليكم من قارة تحتاج فيها شعوبها إلى الإيمان بالعدالة، لأنها تعتقد أن البلدان التي سخَّرتها لتحقق تنميتها مدينة لها بالشيء الكثير. إنها في حاجة إلى أن تعتقد بأنها دفعت الشيء الكثير من أجل بناء حضارة إنسانية خلال العصور الحديثة، وذلك ما يعطيها الحق في المطالبة بالحصول على الكرامة وعلى تمام إنسانيتها.

إنني أهدف بكلامي إلى التذكير بأن البؤس إذا ما ازداد تفاقما في عالم، ازدادت فيه العلاقات ترابطا، فإن البلدان الثرية ومجموعة الأمم إنما تضع بوادر حياة وطنية مضطربة، وعلاقات دولية تتعرض أكثر فأكثر لتهديدات العنف، والصراعات، والخلافات التي تضر بالديمقراطية وبالنشاط الاقتصادي.

وأنا أهدف في نهاية المطاف إلى التذكير بأن فشل العالم الثالث - وبخاصة منه أفريقيا - في إسماع صوته وهو الفشل الذي أقرته نتائج جولة أوروغواي لا يبعث على التفاؤل مطلقا وذلك بالنظر للمشاكل التي أسلفت ذكرها.

وهل يعني تقهقرنا أنه محكوم علينا بالتدهور، وبأن البؤس الذي يعانيه أكبر عدد منّا صار أمرا حتما مقضيا خلال القرن القادم؟ إنني أفضل عدم تصديق ذلك والتفكير بأن تقيُّم الأمور بشيء ممكن طالما اضطلعنا بعمل يقوم على التشاور بالتوازي مع الأمم المتحدة وعلى الصعيدين التاليين:

أولا، على مستوى البلدان المصنعة لأن حل مشاكل العالم الثالث موجود بين أيديها مثلما أعلن عن ذلك المدير العام لصندوق النقد الدولي قبل عشر سنوات: إنها تتوافر في هذا الصدد على آليات التحكم الاقتصادي والمالي والتشريعي، وهي الآليات التي تمكن من إصلاح إطار ملائم لتنمية البلدان السائرة في طريق النمو.

ثانيا، على مستوى البلدان النامية التي تعود إليها مسألة القيام بالمهمات الأساسية، وذلك بالاعتماد أولا على النفس وبتنظيم انضمامها إلى الاقتصاد العالمي، وبمتابعة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي شرعت فيها، ذلك أنه، ويا للأسف، ليس لها مناص من ذلك.

ضمن هذا المنظور، كانت أفريقيا قد حققت لقاءها خلال تموز/يوليه الماضي بالجزائر. وعلى ضوء هذا اللقاء الذي شهد مشاركة قياسية، وضعت أفريقيا حصيلة استقلالها، وقررت الإصلاحات الجارية على ضوء علاقات القوة الخارجية والأوضاع الداخلية، وأرست أسس مقاربة، ورؤية جديدة لمستقبل القارة.

وتوجد في صلب هذا المسعى مشكلة الوئام والسلم في أفريقيا ضمن أولوية الأولويات. إن أفريقيا عازمة على التعجيل بتسوية النزاعات بين إريتريا وإثيوبيا، وفي منطقة البحيرات الكبرى، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي سيراليون. والأعمال تتكثف في هذا الشأن في إطار منظمة الوحدة الأفريقية 'والمنظمات دون الإقليمية من أجل إعادة السلم ووضع حد لمعاناة اللاجئين.

وفي نفس السياق، أعلنت أفريقيا بصوت عال عن تمسكها بالشرعية الدولية والديمقراطية واحترام القانون، فحددت بذلك المبادئ الأساسية لموقف منظمة الوحدة الافريقية حيال الوضع في أنغولا والصحراء الغربية، حيث تقدم مساندتها القوية لموقف الأمم المتحدة. وكذلك المساعي الحميدة لمنظمة الوحدة الأفريقية في جزر القمر حيث تأمل في جمع شمل كل أبناء جزر القمر حول

مؤسسات تنتخب بصورة ديمقراطية من أجل الحفاظ على وحدة ذلك البلد وعلى حرمته الترابية.

ولأفريقيا من الحرص على السلم والوئام ما يقودها إلى تقدير مسار السلم في الشرق الأوسط، هذا المسار الذي تنتظر منه أن يفضي إلى حل شامل وعادل ودائم، على أساس الجلاء عن الأراضي التي احتلتها اسرائيل غصبا والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وبنفس الروح أيضا، تعلن منظمة الوحدة الافريقية عن انشغالها بالسلم والأمن في الخليج حيث العقوبات الاقتصادية القاسية المسلطة على السكان يجب أن تتوقف بمثلما ينبغي أن تتوقف العقوبات التي تضرب ظلما وعدوانا كلا من ليبيا والسودان على الرغم من أن حكومتي هذين البلدين قد تعاونتا تعاونا كليا مع أعمال التفتيش التي خصتهما.

ومن حق الإنسانية، في هذا الصدد، أن تدخل إلى الألفية الثالثة، وقد تخلصت التخلص كله من النزاعات التي تولدت عن تقلبات التاريخ خلال القرن العشرين المضطرب الدامي.

وضمن هذا المنظور، فإن بؤر التوتر، والأزمات يجب أن تزول وتنطفئ تماما. ومعاناة الشعوب التي لم تتوصل بعد إلى ممارسة حقها في تقرير المصير يجب أن تنتهي كلية. والحظر المفروض على الشعب العراقي يجب أن يجد حلا مطابقا لقانون الأمم المتحدة و "أقل تلاعبا" كما يقول الأمين العام. والإرهاب والجرائم العابرة للحدود، وتهريب المخدرات والأسلحة التي تلغم العلاقات بين الدول وتضعف من حدة التعاون الدولي السلمي المثمر يجب أن تسجل كلها على رأس قائمة الأولويات، كما يجب تدعيم العمل من أجل سن أخلاقيات جديدة في العلاقات الدولية من أجل تحقيق عهد من السلم والازدهار المتقاسم.

غير أن قمة الجزائر لم تقتصر على التعبير بوضوح عن إرادة أفريقيا في وضع حد نهائي لمرحلة الصراعة المأساوية التي تمزقها، والسير خطوة خطوة وراء الجهود التي تبذلها المجموعة الدولية من أجل تحقيق سلم عادل ودائم عبر العالم، بل انها عكفت على مسائل التنمية الاقتصادية الكبرى حسبما فرضتها معاهدة أبوجا. وعلى تمتين الإصلاحات الاقتصادية الكبرى من خلال التنمية المستدامة والاندماج الإقليمي في إطار الوحدة الأفريقية التي كرست مبدأها القمة الاستثنائية المنعقدة في سرت، حيث أكدت تضامنها ومؤازرتها للشقيقة ليبيا في ضرورة رفع الحصار الجائر عنها رفعا نهائيا، وأرست كذلك قواعد وأسسا جديدة تضطلع من خلالها بتطوير منظمة الوحدة الأفريقية في هياكلها وأساليبها إلى أن تصل إلى اتحاد قاري بين البلدان يضمن سلامة أفريقيا، ويعزز التعاون بين شعوبها، ويعطي القارة السمراء ما تستحقه من اهتمام ومكانة نظرا لما دفعته لتاريخ البشرية من تضحيات في الاستعباد والرق والاستغلال والنهب في عهد الاستعمار، وما تملكه من طاقات مادية وبشرية وما يميزها بين ربوع العالم الأخرى حتى تأخذ حقها كاملا غير منقوص في مفهوم العولمة فيكون حينذاك العدل عدلا والمفاهيم الجديدة لا إجحاف فيها ولا تفريط ولا إقصاء. وقالت أيضا بضرورة النهوض بإصلاحات جديدة في مضمار التعاون والشراكة بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في جميع الميادين. واقترحت أخلاقيات جديدة للعلاقات الدولية، أي تلك التي لا يجب أن تؤدي فيها متطلبات الإنتاج والتنافس إلى إغفال المصالح العليا للإنسانية المهددة في وجودها بالذات نتيجة لمختلف أشكال التدهور التي تنال من الطبيعة والقيم والناس والأشياء. كما أنها عنيت عناية تامة بحقوق الدول الوطنية وبحرمة أراضيها وسيادتها.

إننا لا ننكر حق الآراء العامة للشمال في إدانة مختلف أشكال المساس بالحقوق الإنسانية حيثما وجد ذلك. كما أننا لا ننكر لمنظمة الأمم المتحدة الحق والواجب في مساعدة الإنسانية المعذبة، غير أننا نظل حساسين جدا حيال كل نيل من سيادتنا لا لأنها تمثل وقايتنا الأخيرة ضد قوانين عالم جائر، ولكن لأننا أيضا لا نشارك مشاركة فعلية لا في قرارات مجلس الأمن، ولا في مراقبة تطبيق هذه القرارات.

وبالتالي، إذا ظلت الدولة صاحبة السيادة مركزا للعقد الاجتماعي بدون جدال والإطار الذي يجب أن تنظم فيه حقوق الإنسان من سياسية واقتصادية واجتماعية أيضا، فإن المجموعة الدولية يجب أن تشجع على الاستقرار، أي على الوئام أو على التدرب على الديمقراطية في بلداننا. غير أن ذلك يظل ضربا من الخيال ما دامت الرهانات الحقيقية، أي رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مطروحة طرحا غير واضح. ذلك أن جوهر المشكلة بالنسبة لأفريقيا، ولغيرها من القارات، إنما يكمن في هذا النطاق بوجه خاص.

وعليه، يبدو لي أن النقاش حول مفهوم التدخل سيظل مطروحا حيث أن هناك ثلاث مسائل على الأقل تتطلب منا تقديم إجابات محددة:

أولا، أين تتوقف المساعدة ومتى يبدأ التدخل؟

ثانيا، ما هي الحدود التي ينبغي رسمها للمجالات التي تتعلق بما هو إنساني وما هو سياسي واقتصادي؟

ثالثا، هل التدخل يعني جميع الدول، ودون تمييز، أم هو مقصور على الدول الضعيفة أو التي تم إضعافها؟

وعلى أية حال، فنحن نؤمن إيمانا جازما بأن التدخل لا يمكن أن يتحقق دون موافقة الدولة المعنية. ونؤمن إيمانا قويا بأن بلدان الجنوب قادرة على تجاوز صعوباتها إن لم يعوزها التضامن والمساعدة العادلة من البلدان المتقدمة والمجموعة الدولية.

إن الجزائر التي دفعت ضريبة غالية في سبيل الديمقراطية، وتتحمل، على غرار البلدان الأفريقية الأخرى، تكلفة اجتماعية عالية لقاء الإصلاحات التي باشرتها، تقوم اليوم بعملية واسعة في مضمار التجدد الوطني. وهي تعمل على تحقيق الوئام المدني، وتعميق المشروع الديمقراطي، وإرساء دولة الحق والقانون، وتجديد وتحديث العدالة والإدارة. إنها تجتهد من أجل إيجاد الظروف المواتية لإثمار قدراتها الاقتصادية إلى اقصى حد، والتفتح الفردي والجماعي في كنف مجتمع مستقر يضمن المبادرة الحرة، والعدالة، والكرامة للجميع.

وهي عملية ضخمة حقا، وقد صارت ضرورية بعد عشرية كاملة من المحن الناجمة عن حرب لا تعلن عن نفسها. إنها حرب فرضت علينا فرضا ومكنت الإرهاب والتطرف من النيل من المجتمع، والقيم، وكرامة الناس وضمائرهم. وبعد هذه المأساة التي يتبرأ منها الإسلام، بدأت بلادي تعود إلى الحياة شيئا فشيئا. لقد قيل الشيء الكثير هنا وهناك عن الزوبعة التي عصفت بنا، ولكن ذلك غالبا ما كان من طرف أناس في قلوبهم غل أو أناس غير ملمين بالمجتمع الجزائري ومشاكله.

إنني أتجنب إصدار حكم على آراء أولئك وهؤلاء. فإنني أؤمن بأن شعبا تعرض طيلة عقد كامل لمأساة مثل مأساة الشعب الجزائري، وقد تحلى بالشجاعة والصبر اللذين تحلى بهما هذا الشعب، لهو اليوم جدير بالحق في اللجوء إلى مؤسسات جمهوريته لكي يدافع عن نفسه.

أجل لقد أصيبت بلادي في مقتلها، وفي مقتل أبنائها. عشرات الآلاف لقوا حتوفهم على يد التعصب من جانب البعض، وجنوب البعض الآخر، ونتيجة للبلبلة العامة التي أوصلت الدولة الجمهورية على شفا الانهيار، أي أمام الضرورة الملحة للدفاع عن وجودها.

وفي مثل هذا السياق المجبول بالأهواء المتنافرة، والاضطرابات، والغرائز الفتاكة والتهميش الاجتماعي، والعدمية القاتلة، والدماء، والدموع، عاش الرجال عاش الأطفال وعاشت النساء أشكالا من العذاب الذي يفوق الوصف، في حين أن منشآت البلاد لحقت بها أضرار جسيمة على يد التخريب الأعمى تأذى منها اقتصادها.

وها هو الشعب الجزائري يعكف على تضميد جراحه. ويجعل من الوئام المدني المحور الرئيسي للتقويم الوطني، ويبرهن بذلك على رحابة صدر أبنائه، وعلى سماحته وتمسكه بقيم التسامح العليا التي تميز الإسلام الأصيل حقا.

وها هو الشعب الجزائري اليوم ينبذ العنف لأنه ليس من تقاليده. فإنه يتمسك بحقوق الإنسان التي جعل منها المحور الرئيسي لنضاله من أجل استقلاله وبناء بلاده. إنه برهن بمشاركته العارمة في استفتاء ١٦ أيلول/سبتمبر على مساندته التامة لقانون الوئام المدني الذي صادق عليه البرلمان في تموز/يوليه الماضي. كما أنه يقدم الدليل إذ يفتح قلبه، ويمد يده الكريمة لكل الذين تحدوا المجتمع وتحدوا قوانين الجمهورية. وهو يقوم بذلك بالاستناد إلى أداة قانونية تستلهم أعلى القيم وأسماها في دولة الحق ودولة القانون والذي، دون أن يكون قمعيا لا ينطوي على أي تواطؤ أو تنازل من جانب الدولة.

حقا، هو يقوم بذلك لأنه وفي لنفسه، وهو يعلم أن السلم والتضامن وحدهما هما المفتاحان الرئيسيان للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وما نقترحه على صعيد العلاقات الدولية نعمل جاهدين على تجسيده عندنا بكل حزم وبكل عزم على الصعيد الوطني. وباستعادة السلم سنعمل على تدعيم الحريات جميعها. وترسيخ ثقافة الديمقراطية والتعددية اللتين لا رجعة عنهما. ولقد عملنا بالفعل على إزالة جميع العراقيل البيروقراطية التي تحول دون حرية النشاط الاقتصادي على الصعيد الوطني ساعين

قدما في إرساء قواعد الليبيرالية الاجتماعية واقتصاد السوق.

وسنواصل، على الصعيد الإقليمي، المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق باتفاق المشاركة. ولن نألوا جهدا في إعادة بعث اتحاد المغرب العربي، على أساس مرجعية مجددة، ومسعى عقلاني، وأهداف واقعية مضبوطة بغاية الوصول إلى بناء صرح قادر على الحياة وعلى البقاء. والجزائر، على غرار البلدان الأخرى، ستواصل مفاوضاتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في حين أنها، على الصعيد الأفريقي، ستعمل دون كلل على تقديم اتفاقيات الإدماج الاقتصادي المبرمة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والقضاء على النزاعات التي تمزق القارة والنهوض بالسلم الدائم الذي يُساعد على تحقيق التنمية المطردة.

وموجز القول هو أن الجزائر ترى أن مساهمتها بصورة نافعة في مصير العالم، وفي تسوية النزاعات تسوية سلمية، وفي الاستقرار الدولي، والتضامن بين الأمم، والعدالة في العلاقات الدولية، يجب أن تندمج اقتصاديا وسياسيا في العالم، وأن تعمل على تحديث نفسها، وتقوية وتحرير الإطار العام لسير اقتصادها، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتضمن مساواة مواطنيها في الفرص والحظوظ في تطورهم الإنساني.

وذلكم كله يُعد مسعى شاملا منسجما اعتمدته بلادي من أجل النجاح في تغييرها ما بنفسها للتكيف مع الحركة العالمية، ولكي تعاون احتلال المكانة المشروعة بينكم، التي يخولها لها نشاطها المعروف في سبيل تحقيق المثل العليا لمنظمتنا هذه.

إن الجزائر على وشك النهوض من كبوتها. إنها دخلت مرحلة النقاهة بفضل طاقات شعبها وحيويته، وكذلك بفضل تضامن أشقائها وأصدقائها عبر العالم، اصدقائها الذين هم كثر ولا يسعني في هذا المقام سوى أن أتوجه إليهم جميعا بالتحية الخالصة وبآيات الامتنان والعرفان من لدن الشعب الجزائري أجمع.

إننا في نهاية قرن ومطلون على قرن جديد. إننا في نهاية ألفية ومشرفون على ألفية جديدة. إنني أتشاطر إلى حد ما الاعتقاد الذي يولي لمعالم عهدنا هذه قدرة التأثير على حياة البشرية وتطورها.

لقد كانت للقرن العشرين أمجاده وخاصة منها تلك المتمثلة في تصفية الاستعمار، وفي مكافحة العنصرية والقضاء على التفرقة العنصرية. ولكن كانت له أيضا نكسات تمثلت في استمرار التخلف وفشل محاربة البؤس والسعي من أجل إفاضة الوئام بين الشعوب. ألا يحضنا هذان الموعدان على تخليص العقليات من تلك التصورات للحياة الدولية التي أكل عليها الدهر وشرب؟ أو سنهتدي إلى التآخي في اقتسام الرفاهية عبر المعمورة؟ أو سنستطيع إعداد عالم للأجيال الآتية يكون أفضل من هذا الذي نعيش فيه؟

ليس هناك ما يمنعني من الإجابة بنعم على جميع الأسئلة، وبقولتي هذه التي أردتها متفائلة أختم خطابي هذا شاكرا هم كرم إصغائكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الشعبية من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سام نجوما، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطُحب السيد سام نجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية ناميبيا، فخامة السيد سام نجوما، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نجوما (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إن الأمم المتحدة ليست مكانا غريبا عنكم. وطوال ١٤ عاما اتصفت بالصوبة والتحدي، كافحتم في الأمم المتحدة بشجاعة كفاحا دبلوماسيا من أجل حرية شعبنا واستقلال

بلادنا. إن جهودكم الشخصية الأصيلة والتزامكم الثابت ما كانا ليتوجان على نحو أفضل. وشعب جمهورية ناميبيا يعتز اعتزازا كبيرا برؤيتكم تترأسون الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. فبالنيابة عنه وبالأصالة عن نفسي، أعرب عن امتناننا العميق لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة.

سيدي الرئيس، إنكم تتقلدون هذا المنصب الهام جدا، فإنكم تخطون الخطى البارزة التي خطاها منجي سليم من تونس، وأليكس قويسون - ساكي من غانا، وأنجي إي. بروكس من ليبريا، وعبد العزيز بوتفليقة من الجزائر، وسليم أحمد سليم من تنزانيا، وبول جي. إف. لوساكا من زامبيا، وجوزيف إن. غاربا من نيجيريا، وأمارا إيسي من كوت ديفوار. فهؤلاء أبناء وبنات أفريقيا البررة ترأسوا الجمعية العامة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٩٤. ولقد جعلوا أفريقيا فخورة بهم، وخدموا المجتمع الدولي على خير وجه. ولكم أن تحترموا آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها. وبتلك الطريقة، تحافظون على سلامة وأهمية هذا الجهاز الأكثر تمثيلا من أجهزة الأمم المتحدة، أي الجمعية العامة، وتنهضون به. وإنني أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن بإمكانكم أن تعولوا دوما على الدعم المخلص والتام من الوفد الناميبي.

وخلال مدة ولايتكم، ستحاطون بابن آخر بار وملتزم من أبناء أفريقيا، السيد كوفي عنان، من غانا البلد الذي أضاء شعلة رفع الاستعمار عن أفريقيا. وأتوجه إليكم، السيد الأمين العام للأمم المتحدة، بالإعراب عن تأييد حكومتي الكامل لكم. إن ناميبيا حكومة وشعبا تثني عليكم خاصة لما تبذلونه من جهود دؤوبة من أجل تعزيز التسوية السلمية للصراعات، وإغاثة المحتاجين في أفريقيا وفي أماكن أخرى من العالم.

وأود أن أضم صوتي إلى صوت الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أخي وزميلي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية. لقد عرض مطالب وتوقعات الشعوب الأفريقية أمام هذه الهيئة، فضلا عن الإعراب عن عزمه على التصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا. ولقد تكلم الرئيس بوتفليقة، بهدي من الروح التي سادت مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في الجزائر مؤخرا، عن قارة تواجهها قيود إنمائية، بيد أن شعبها لم يفقد الأمل: فهو شعب كادح، إلا أن جهوده الرامية إلى جعل أفريقيا تحقق قدراتها أمر تعوقه مشاكل اجتماعية واقتصادية. وأود أن أتناول بعض هذه التحديات.

اليوم، أصبح التباين الاقتصادي، وعبء الديون، والظلم الاجتماعي، والبطالة، ومشاكل اللاجئين والتدهور البيئي أمور صعبه غير مقبولة في مختلف مناطق العالم. وقد يتساءل المرء عما إذا أصبحت أعباء الحرمان هذه هي الحالة السائدة لدى أغلبية الشعوب في البلدان النامية؟

فهل خلصنا إلى أنه لا توجد موارد كافية لتعليم كل إمرأة ورجل وطفل في هذا العالم وللحفاظ على صحتكم وإنتاجهم؟ وألا يمكن لكل الانجازات التكنولوجية الميسرة لنا الآن أن توضع في خدمة البشرية جمعاء؟ لقد نطق صوت العقل قائلا إن من يرفلون في نعيم اليوم مدينون بمستقبلهم لمن يعيشون في حرمان.

وهناك جدل مفاده أن حل مشكلة التخلف الاقتصادي يكمن في العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي. وهذا يضطرنا جميعا إلى أن نكون متساوين بينما نحن لسنا كذلك في واقع الأمر. فأرى أن العولمة لكي تؤتي أكلها يجب أن تتحول من مجرد مفهوم إلى واقع. ويجب أن تكون عملا جماعيا لخير الجميع. ومن الأمور المنطقية بل ومن الحق الأخلاقي ألا يبقى رجل أو إمرأة أو طفل يعاني الجوع بينما ينعم الآخرون بالرخاء. فينبغي ألا تصل العولمة إلى درجة توفير الرخاء المحمي والانتقائي. ولو كان الأمر كذلك فسوف يتعرض السلم والاستقرار الدوليان للخطر. وما دام يعيش أكثر من مليار شخص في فقر مدقع وحرمان من الحصول على مياه الشرب النقية ولا يعرفون القراءة والكتابة على الإطلاق فلن تكون مزايا العولمة عالمية. ويجب أن يكون واقع عدم المساواة بين الدول في صلب أي مناقشات حول الاقتصاد العالمي. وبوسع الأمم المتحدة بل وينبغي لها أن تساعد البلدان النامية على انتفاعها إلى أقصى حد بالاقتصاد المعولم.

ولقد كان أكبر تهديد في القرن العشرين هو معدل الفقر المرتفع والدائم الازدياد وغير المقبول، والذي يجرد البشرية من كرامتها. وأود الإشارة هنا إلى أن بين الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ الالتزام بتخفيض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. فأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحاجة إلى معدل نمو

بنسبة ٧ في المائة سنويا كي تصل إلى تلك المستويات. ويبدو المستقبل قاتما لكن العزم قوي على التغلب على كل العوائق وتحقيق النجاح.

وتحمل أفريقيا على ظهرها ١٠ في المائة من سكان العالم ولكنها لا تنتج سوى ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. ويقدر الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا بنسبة هزيلة قدرها ٣ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع وجود معظم أقل البلدان نموا في أفريقيا، تظل هذه القارة الشاسعة والغنية ولكنها الناقصة النمو تتحدى منظمتنا. فقد أصبح الفقر والمرض كلاهما موضع حديث طويل لتصوير الحالة في كثير من أنحاء أفريقيا. ولا تزال الصراعات المسلحة في شتى أرجاء أفريقيا تنزع عن قارتنا مواردها البشرية والطبيعية. وهذا يحجب الإنجازات الشاملة التي تواصل تحقيقها أفريقيا. فأفريقيا اليوم تضطلع بإصلاحات ديمقراطية واقتصادية للاستفادة القصوى من الازدهار الاجتماعي والاقتصادي لخير أهلها. والواقع انه قد تحقق بعض النمو الاقتصادي الهام في عدد كبير من البلدان.

ثم إن الإصلاحات السياسية والاقتصادية لن تؤدي في حد ذاتها إلى نمو اقتصادي دائم. فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر مهمة جدا لتكملة هذه الإصلاحات ولإدامة معدل النمو الحالي. وعندها فقط يمكن أن تتحسن معيشة الأفريقيين. واسمحوا لي أن أشدد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينبغي أن يحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية. فعلى الأجل القصير ستكون المعونة الأجنبية عنصرا مكملا ضروريا لجهود أفريقيا ذاتها من أجل انتعاش وتنمية سكانها.

وفي عام ١٩٩٠ حضرت مؤتمر القمة العالمي للطفل، هنا في الأمم المتحدة، بصفتي الرئيس المنتخب الجديد لجمهورية ناميبيا. وأشعر بالفخر وأنا أقول إننا كنا من بين البلدان الأوائل في أفريقيا التي تكمل برنامج عملها الوطني لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وصدق برلماننا، وصدقت في الواقع معظم بلدان أفريقيا على اتفاقية حقوق الطفل، التي كنا على وشك الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإقرارها. وهذا يجسد المعيار القانوني الذي ينبغي أن نمتثل به في تأمين الوصول بالأطفال إلى كامل إمكاناتهم. ومع هذا فمن دواعي أسفنا أن أطفالا كثيرين جدا يحرمون من طفولتهم.

وحين يخضع طفل لصراع مسلح مع حرمانه من كل حقوقه فإنه يوضع على قدم المساواة مع الكبار. وحين يتم ذلك فإن المجتمع، للأسف يكون قد انحدر إلى أدنى مستوى له ولا يمكن لبقية البشر، بل ولا ينبغي لهم، أن يقفوا متفرجين. ونحن نستطيع بل ويجب علينا أن نمنع وقوع الصراعات حتى نوجد بيئة يمكن لجميع الأطفال أن يعيشوا فيها ويلعبوا ويشبوا في ظروف آمنة. وبغير ثقافة سلام لا يمكن أن نتغلب على كل أشكال استغلال الأطفال، وبوجه خاص أن ننهي ظاهرة الأطفال الجنود.

ولذا أود أن أشدد على أنه إن أمكن تحويل كل متر مربع من الأرض من المتعذر استغلاله بسبب الألغام الأرضية، إلى أرض منتجة مرة أخرى فإن كثيرا من الأطفال، وخاصة في افريقيا سينقذون من الجوع. وإن أمكن تحويل كل طفل مجند في افريقيا يحمل بندقية إلى طالب علم فإن مستقبل أفريقيا سوف يؤمن.

وبوسعنا ونحن على أعتاب الألفية الجديدة أن ننظر إلى ماضينا باعتزاز لأن البشرية قطعت أشواطا بعيدة نحو تحسين الأحوال المعيشية للملايين في أنحاء العالم. وقد غير طريق المعلومات السريعت، وللأبد، الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا. وأصبح قسم كبير من العالم مترابطا بصورة كاملة بفضل الشبكة العالمية "الانترنت".

وبالرغم من ذلك كله، ظل قسم كبير من أفريقيا يكافح للتمتع بإمكانية الحصول على المعرفة والمعلومات بصورة مفيدة. وبالإضافة إلى جهودنا الرامية إلى زيادة "ربطنا" بشبكة المعرفة والمعلومات، فإننا نقف الآن في مواجهة تحد هائل يتمثل في أن تكون جميع بلداننا قد تحصنت ضد علة سنة ألفين قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، من أجل درء الكارثة. وتناشد ناميبيا جميع البلدان التي تتوفر فيها الموارد والدراية الفنية الضرورية أن تساعد البلدان النامية في التصدي لهذه المشكلة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتشاطر المعرفة لأن ذلك يعود بالفائدة على الجميع. فالبلدان المتقدمة النمو ليس لديها شيء تخسره، بل إنها ستكسب الكثير بتشاطر تكنولوجيا المعلومات مع البلدان النامية.

ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز) ظل ينخر في جسد المكاسب الاجتماعية/الاقتصادية والإنمائية التي حققها العديد من البلدان الأفريقية. ويعتبر مرض الإيدز القاتل رقم واحد في العديد من البلدان ومن بينها ناميبيا.

واعتمدت حكومتي خطة استراتيجية وطنية لمكافحة مرض الإيدز للسنوات ١٩٩٩-٢٠٠٤. وهدف خطتنا الوطنية هو أن نخفض عدد حالات الإصابة بمرض الإيدز تخفيضا كبيرا بتعزيز الجهود الرامية إلى تجنبه والسيطرة عليه. وبالإضافة إلى البرامج الإقليمية التي تضطلع بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اتخذنا أيضا تدابير أخرى تكفل عدم التمييز ضد المصابين بمرض الإيدز. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية في تنفيذ برامجها الوطنية لمنع انتشار مرض الإيدز.

في حزيران/يونيه المقبل سنعقد اجتماعين استثنائيين للجمعية العامة لاستعراض التقدم الذي حققته الحكومات في تنفيذ الالتزامات التي اضطلعت بها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على التوالي. فلنستخدم هذه الفرص حتى تغدو المساواة بين الشعوب واقعا ملموسا ويصبح الاندماج الاجتماعي المعيار، وذلك لكي يعيش الرجال والنساء معا في ظل المساواة وكشركاء.

في السنوات الأخيرة، شهدنا عددا من التطورات الإيجابية في ميدان نزع السلاح. ولكننا بالرغم من هذه التطورات، لا نزال نشعر بالقلق من عدم حدوث تحرك ملموس بشأن المسائل الأساسية لنزع السلاح النووي. وتتمثل المشكلة الرئيسية في إصدار الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالرغم من التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الإبقاء على أسلحتها النووية إلى ما لا نهاية. ويجري هذا بذريعة أن الأسلحة النووية أساسية للأمن القومي. وهذا الادعاء يمثل دعوة واضحة للدول الأخرى لكي تسعى إلى حيازة الأسلحة النووية متذرعة بالذريعة نفسها، إذ يتعين على كل دولة بطبيعة الحال أن تحمي أمنها القومي الحيوي. ومن الناحية العملية، أصبحت الأسلحة النووية أيضا وسيلة لممارسة الضغط على البلدان الأخرى وابتزازها. ولا يجوز لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تحتكر الأسلحة النووية. فهذا نوع جديد من الفصل العنصري عاد غير مقبول اليوم.

في هذا القرن تعرض السلم والأمن الدوليان لتحدي السلوك المتوحش لقلة من الأفراد الذين انتهكوا حرمة الضمير البشري بارتكاب جرائم مشينة. وتود ناميبيا أن تسجل موقفها الحازم الذي يرفض جميع أشكال الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية وأن توكد إدانتها القاطعة لهذه الأعمال. وفي مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر، اعتمد الزعماء الأفارقة اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب. ولذا فإن القضاء على الإرهاب يتطلب التعاون الوثيق بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. بيد أن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، والتدابير المعتمدة لمكافحته، يجب أن تستند إلى القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ويجب في المقام الأول الاضطلاع بها وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

يشكل إصلاح مجلس الأمن أحد أهم المكونات في الجهود الرامية إلى تعزيز وتنشيط الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وتكوين مجلس الأمن لا يجسد الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة. وهو، علاوة على ذلك، لا يحترم مبادئ التمثيل الجغرافي العادل والمساواة السيادية لجميع الدول. فمجلس الأمن بتكوينه الحالي، وبخاصة في فئة الدول دائمة العضوية، يفتقد على نحو فاضح إلى تمثيل كاف للبلدان النامية. والإبقاء على هذه الحالة يعني تقويض مبدأ الديمقراطية والإنصاف. وبالمثل، فإن إصلاح مجلس أمن بطريقة انتقائية جزئية لا تأخذ بمبادئ الإنصاف والتوازن يتعارض وروح الميثاق.

ولذا تؤيد حكومتي تأييدا قويا الموقف المتمثل في أننا يجب علينا أن نصحح الاختلالات القائمة في تكوين مجلس الأمن. فمجلس الأمن يجب أن يصبح مؤسسة ديمقراطية وتمثيلية حقا، متحررة من الميول والممارسات غير المنصفة التي سادت في الماضي.

إننا نؤيد توسيع العضوية في مجلس الأمن في كل من الفئتين، فئة العضوية الدائمة وفئة العضوية غير الدائمة. ويجب أن تتمتع البلدان النامية بتمثيل كاف في مجلس الأمن بعد إصلاحه وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. وتستحق أفريقيا شغل مقعدين دائمين على الأقل وثلاثة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الموسع. وأن ناميبيا، بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، تؤيد إصلاح المجلس وزيادة عدد أعضائه إلى ما لا يقل عن ٢٦ عضوا. ونحن لا نؤيد الذين ينادون بالإبقاء على عدد أقل بالتذرع بالفعالية.

وقد دلت التجربة على أن عدم فعالية مجلس الأمن أو عدم اتخاذه لإجراءات يرجع إلى تهديد من يملكون حق النقض (الفيتو) باستخدامه، وليس بسبب حجم المجلس. وناميبيا، انطلاقا من سياساتها، تعارض حق النقض نظرا

لطابعه غير الديمقراطي. فهو لا يمكن تجاوزه بالقانون أو الإجراءات، كما يمارس في البلدان الديمقراطية. وممارسة حق النقض تؤدي إلى استدامة الخلافات بين أعضاء المجلس. وفي بعض الحالات، أسهم ذلك بقدر كبير في انقسام المجلس وعدم اتخاذه إجراءات. بل إن ذلك أدى، في حالات أخرى، إلى استمرار الصراعات والمعاناة الإنسانية. وإذا تعذر إلغاء حق النقض الآن، فينبغي الحد تدريجيا من تطبيقه حتى يلغى تماما.

تظل مسألة فلسطين جوهر مشكلة الشرق الأوسط. ولن يكون هناك سلام دائم قبل استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونحن نرحب باستئناف المفاوضات بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين. وأؤكد مجددا دعم حكومتي السياسي والدبلوماسي الذي لا يتزعزع للشعب الفلسطيني بقيادة الرئيس ياسر عرفات.

وبانتهاء الحرب الباردة منذ ما يقارب ١٠ سنوات، توقعنا جميعا أن نشترك في اقتسام عائد السلم. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن تظل كوبا خاضعة لحظر اقتصادي ومالي وتجاري قاس لا بد من رفعه فورا. وتدعو ناميبيا إلى إنهاء الحظر حتى يتسنى للشعب الكوبي أن يعيش في سلم وازدهار مع جميع جيرانه.

إن شعب تيمور الشرقية يتوق منذ وقت طويل لممارسة حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال. وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، أعرب أبناء تيمور الشرقية بأغلبية ساحقة في استفتاء عن حلمهم في تحديد مستقبلهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد شعب تيمور الشرقية على إكمال العملية صوب إنشاء الدولة والسلام والأمن والتنمية. ونحن نرحب بقرار حكومة إندونيسيا دعوة المجتمع الدولي إلى تيمور الشرقية، عن طريق نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وندعو إندونيسيا إلى التعاون الكامل من أجل كفالة نجاح تلك العملية.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تلاحظ حكومتي التقدم المحرز صوب عقد استفتاء حر ونزيه. وندعو الطرفين، لا سيما المملكة المغربية، إلى التعاون مع الأمم المتحدة حتى يتسنى للشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير المصير.

ورغم الصعوبات التي تشهدها الأمم المتحدة، تنظر حكومتي إلى المنظمة ووكالاتها المتعددة بوصفها أفضل أداة ممكنة لدينا لتعزيز السلم العالمي والتجارة الدولية وزيادة التعاون. وقد أدى قبول مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو إلى زيادة تعزيز منظمتنا. وتتوجه ناميبيا بالتهنئة لهذه الدول وترحب بها بين صفوفنا.

في المناخ الدولي الراهن تمثل الأمم المتحدة الصوت الوحيد الذي بوسعه أن يأتي بالسلام إلى المناطق التي مزقتها الحروب، وأن يحقق التنمية في أشد المناطق حاجة إليها، وأن يسوي النزاعات بين الدول. بيد أن الأمم المتحدة، حتى يتسنى لها الاضطلاع بواجباتها المتعددة بفعالية وكفاءة، فإنها تحتاج للمال والموارد من جميع الدول الأعضاء، بدون استثناء. وباختصار، يجب أن تجسد الأمم المتحدة آمال البشرية وتطلعاتها وتعبر في الوقت نفسه عن واقع عصرنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سام نجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يدلي به السيد إدوارد شفرنادزه، رئيس جمهورية جورجيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية جورجيا.

اصطحب السيد إدوارد شفرنادزه، رئيس جمهورية جورجيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد إدوارد شفرنادزه، رئيس جورجيا، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس شفرنادزه (جورجيا) (تكلم بالجورجية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): لقد وقفت على هذه المنصة عدة مرات، وأذكر جيدا كل خطاب ألقيته هنا منذ عام ١٩٨٥. وربما يرجع ذلك لأنني، أولا، لا أرى مكانا أرفع من هذه المنصة في العالم، وثانيا، لأن قدري السياسي الشخصي

دائما ما يأتي بي إلى هنا في أوقات التغييرات الكبيرة. وآخر مرة وقفت فيها أمام الجمعية العامة كانت في عام ١٩٩٢، وكنت حينها قد أصبحت رئيسا لبلدي، جورجيا. وكانت تلك أيضا لحظة درامية للغاية - لحظة كانت فيها دولة جديدة مستقلة تمر بعملية ميلاد مؤلمة.

واليوم، أجيء إلى الجمعية العامة مع نهاية قرن عاصف، قرن بوسعي أن أدعوه قرن الحرية. ليس ذلك لأن الحرية أصبحت طبيعة عالمية للحياة - فذلك ليس صحيحا للأسف - ولكن، عوضا عن ذلك، لأن مفهوم الحرية احتل موقع الصدارة في ميزان القيم السياسية، وأيضا لأن في بلدنا لحقت الهزيمة بألد أعداء الحرية والديمقراطية. ولعل الحدث الأهم والذي لم يتوقعه أحد إطلاقا كان زوال الامبراطورية السوفياتية الذي أذن بانتهاء الحرب الباردة والعالم ثنائي القطبية والنظام العالمي لما بعد الحرب.

إن انهيار الامبراطوريات يسير على نمط واحد تقريبا. بداية، تنتصر قوى الطرد المركزية، ولكن لاحقا، تبدأ الآلام الخفية في الأقاليم المفقودة في التأثير على الولاية الأم وتُبذل المحاولات لإعادة هيمنة المركز على الحيز الامبراطورية السابق.

غير أن التجربة التاريخية تدل على أن المخططات الرامية إلى استعادة الامبراطورية ستظل لا محالة بمثابة حلم لم يتحقق للامبراليين الرجعيين. ولا يمكن للتاريخ أن يعود إلى الوراء. ولا تزال في ترسانة الرجعيين اليوم فرصة للعودة جزئيا، إن لم يكن كليا، إلى الطرق الماضية - بالاحتفاظ بمجالات نفوذ على أقاليم الامبراطورية السابقة. وإنني هنا لا أعني مجالات المصالح، بما في ذلك المصالح الاستراتيجية. فالتوفيق بين المصالح بطريقة متحضرة ممارسة دولية عادية. ولكن مفهوم مجالات النفوذ، وخاصة في سياق العولمة، يمثل مفارقة تاريخية.

ولكن اسمحوا لي بالعودة إلى نهاية الحرب الباردة والعالم ذي القطبين. وبصفتي واحدا ممن اتفق لهم أن شاركوا في هذه العملية، أعتقد أن تقديم توضيح أمر مناسب لأن الجدل حول كيف ولماذا حدث كل ذلك لا يزال مستمرا حتى اليوم.

وإنني لا أنفي أن الأسباب التي كانت وراء انتهاء الحرب الباردة كثيرة ومعقّدة. ولكني أود أن أشدد على دور التفكير الجديد، الذي طرأ حتى قبل البيريسترويكا. وأنا واثق من أنه لا المصاعب الاقتصادية المستمرة، ولا حتى أي مشروع لـ "حرب النجوم"، كان من شأنه إجبار المعسكر الاشتراكي على التحول الديمقراطي في الداخل، أو اتخاذ خطوات جذرية في الساحة الدولية لتجاوز حالة المواجهة، لو أنه بدلا من ميخائيل غورباتشوف وفريقه، بقي القادة أصحاب العقلية القديمة مهيمنين على دفّة الحكم في الدولة السوفياتية.

وإذ أني تطرقت بالذكر إلى ميخائيل غورباتشوف، فلا بد من أن أبعث إليه، وهو الرجل ذو الشخصية البارزة في عصرنا هذا، بالتعازي بوفاة زوجته، ريسا غورباتشوف.

لقد اشتمل اتجاه التفكير الجديد في تلك الحقبة على عناصر عديدة، ولكننا يمكن أن نصفه عموما بأنه مفهوم يرمي إلى جعل جميع مجالات الحياة السياسية والعامة أكثر إنسانية.

وفي العلاقات الدولية، اقتضى ذلك، في المقام الأول، استبدال النهج الإيديولوجي القائم على الأساس الطبقي بقرارات تستند إلى دوافع أخلاقية، وتتفق مع القيم العامة. ولم تتمكن بلدان المجال السوفياتي وأوروبا الشرقية من جعل خياراتها الديمقراطية أقل ألما إلا بفضل هذا النهج الجديد. ولو لم يظهر الاتجاه الجديد في التفكير ذاك، لتعذر علينا تصور انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان أو تصور ذلك الحدث التاريخي حقا، حدث سقوط حائط برلين، وما تبعه من إعادة توحيد ألمانيا وتحرير أوروبا الشرقية.

لقد وجد القديم صعوبة في التوافق مع الجديد. وما يتمكن الاثنان أن يتعايشا في تواؤم. وعلاوة على ذلك، لم يقبل الكل فكرة استبدال النهج القائم على الأساس الطبقي بسيادة القيم العامة. وأذكر أنني عندما شرحت لأول مرة هذا المفهوم لأعضاء السلك الدبلوماسي السوفياتي، آثار صدامات عنيفة في الآراء عبر المنطقة السوفياتية بأكملها.

ولكن ألم تكن هذه هي الحالة دائما؟ فتاريخيا، سبقت التغيرات بهذا الحجم دائما تحولات نموذجية في التفكير البشري - أي أنه ينبغي أن يحدث اتجاه جديد في التفكير أولا. وكانت هذه هي الحالة في القرنين السادس عشر

والسابع عشر، عندما بدأ يظهر إلى الوجود عالم جديد قائم على أساس التفكير العلمي، وأيضا في عصر التنوير، عندما أدت أفكار المساواة والإنسانية إلى ميلاد نظرية وممارسة الدولة الديمقراطية.

وفي التاريخ الأدبي والمذكرات المكرسة لنهاية الحرب الباردة، كثيرا ما يجد المرء إشارات إلى فائزين وخاسرين. ومن الخطأ تأطير هذا الحدث الأكثر تعقيدا وذي الأهمية التاريخية بهذه الطريقة التبسيطية. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن أن تعتبر روسيا "مهزومة" عندما قدمت نموذجا للشعوب الأخرى بإقامة دولتها المستقلة؟ ويمكن للمرء أن يوجه نفس التساؤل بشأن الدول الأخرى التي كانت تنتمي لما يسمى بالمعسكر الاشتراكي والتي أصبحت اليوم ديمقراطيات مستقلة.

ويرجع الفضل أيضا في الانتصار على الحرب الباردة إلى ممثلي المعسكرين المتنافسين السابقين الذين كان يجمع بينهم اتجاه التفكير الجديد والالتزام بالفكرة النبيلة المتمثلة في إنقاذ البشرية من كابوس نووي.

وإذا كان لنا أن نتكلم عن أي خاسرين على الإطلاق، فإن نمط التفكير القديم الجامد هو الذي مني بالهزيمة، وساد بعده حكم عقل جديد. وينبغي للتحولات في نمط التفكير أن تحدث في كل مرحلة من مراحل التطور البشري. وتمثل نهاية الحرب الباردة فتحا فكريا بالغ الأهمية في القرن العشرين.

إن عملية تجديد الأفكار عملية دائمة. والجمود بمثابة حركة إلى الوراء. وإذ نقف على عتبة الألفية الجديدة، فمن الضروري أن نستحدث نمطا جديدا للتفكير - أي مبادئ جديدة في العلاقات بين الدول ونهجا جديدا لتناول المشاكل والتهديدات المشتركة.

اليوم، بعد ما يقرب من العقد على إزالة الستار الحديدي ونهاية الحرب الباردة، كثيرا ما نسمع الإعراب عن التشكك بشأن هذه الثورة الديمقراطية العظمى في القرن العشرين. ويتساءل البعض "ما الذي تغير في نهاية الأمر"؟ الواقع إن الوقت قد حان لكي نقيّم بدقة ما حدث ونستكشف ما لا يحصى من الفرص الجديدة التي أتاحها هذا التحول الهائل، فضلا عن المشاكل التي هي أبعد ما يكون عن البساطة والتي يكاد المرء حتى الآن لا يستطيع التفكير فيها.

بلادي العريقة، جورجيا، واحدة من هذه الدول الحديثة الاستقلال التي توفر موقعا جيدا لمراقبة فضائل ومثالب العمليات الجارية في هذا العالم الجديد في فترة ما بعد العالم الثنائي الاستقطاب. وعلى الرغم من أن تاريخ جورجيا كدولة يمتد إلى الوراء أكثر من ثلاثة آلاف سنة، فإن تقلبات التاريخ اضطرتنا إلى أن نبدأ في إعادة بناء دولتنا - الأمة من البداية مرة أخرى في العقد الأخير من هذا القرن. واتضح أن البداية صعبة بوجه خاص. فانعدام الكفاءة وانعدام التجربة انعداما تاما لدى أول قيادة في جورجيا في فترة ما بعد الشيوعية قذفا بها في الصراع والحرب الأهلية. وكانت النتيجة الانهيار الاقتصادي التام وفقدان حتى الدلائل الرمزية على وجود الدولة التي ورثناها من النظام السوفياتي. ووجدت جورجيا في الواقع نفسها معزولة عن بقية العالم. وصحب كل ذلك تخريب إجرامي لم يسبق له مثيل استغرق القضاء عليه عدة سنوات.

وبدأت جورجيا تأخذ طريقها في الخروج من تلك العزلة في ربيع عام ١٩٩٢، عندما أصبحت عضوا في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتعاون الاقتصادي في البحر الأسود، وبدأت تقيم على نحو فعال علاقات دبلوماسية مع جيرانها ومع دول أبعد. والواقع أنه خلال هذه الفترة الصعبة حدد بلدنا - شعبه وقيادته - خياره في الحكم. وهو أن تنتهج جورجيا الطريق المؤدي إلى بناء مجتمع حر وديمقراطي على أساس اقتصاد السوق الموجه نحو خدمة المجتمع. وعلى الرغم من العوائق الخطيرة التي لا تزال تبرز على طول الطريق، فإن جورجيا لم تحد مطلقا عن الطريق الذي اختطته لنفسها.

ولم تفت على المجتمع الدولي ملاحظة المبادئ والطريقة التي اتبعناها في بناء بلدنا الديمقراطي. ففي ظل الظروف الجديدة، حيث لم يعد هناك وجود للمواجهة بين القطبين، أتيحت للمنظمات الدولية أن تبسط أنشطتها على وجه كل المعمورة، لمساعدة الدول المحتاجة وإعانتها على تنمية نفسها. والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، والاتحاد الأوروبي، ودول منها على وجه الخصوص الولايات المتحدة وألمانيا وهولندا، وكذلك آخرون، قدموا مساعدتهم لنا.

وشكلت سنة ١٩٩٥ حقا نقطة تحول في عصر جورجيا الجديد. ففي هذه السنة تم اعتماد دستور

ديمقراطي جديد، وكذلك إجراء أول انتخابات برلمانية ورئاسية. وفي نفس السنة حققنا الاستقرار المالي وأدخلنا عملة وطنية جديدة. وفي نهاية تلك السنة، تم لأول مرة في نمو جورجيا الديمقراطية، تسجيل نمو في الناتج المحلي الإجمالي. ومن المهم للغاية أيضا، أن القانون والنظام سادا في البلد، وتم في النهاية الحد من استشراء الجريمة.

ولكن، في نفس السنة أيضا، ١٩٩٥، علا دوي أول انفجار. وكان ذلك عملا إرهابيا استهدف رئيس الدولة في جورجيا. ودل هذا العمل الهمجي للعالم على أن تقدم جورجيا نحو الديمقراطية لم يحظ برضا الجميع، خاصة إذا كانت جورجيا ستنجح باتباع الطريق الذي اختارته لنفسها.

وقد دلت السنوات الأخيرة على أن التوجهات الإيجابية في جورجيا أصبحت لا رجعة عنها. فمن عام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧، كان معدل النمو الاقتصادي نحو ١١ في المائة، وكان معدل سعر الصرف ثابتا واستمر التضخم في الانخفاض.

ولا يقل أهمية التقدم المحرز في بناء المؤسسات الديمقراطية ووضع الإطار القانوني للمجتمع المدني وتطبيقه. وفي هذا الصدد، ليس من قبيل المبالغة القول إن جورجيا قطعت في عدة سنوات قصيرة مسافة تتطلب عقودا في أغلب الأحيان. ويسرني القول إنه فيما تواصل جورجيا تحسين مؤسساتها الديمقراطية وتطوير اقتصادها، أخذنا نصبح شركاء مع الآخرين بدلا من أن نكون مجرد متلقين للمساعدة الدولية. وقد أمكن تحقيق ذلك الى حد بعيد عن طريق المهام الجديدة التي اضطلعت بلادي بها أثناء السنوات القليلة الماضية.

إن بلدان منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى الغنية بالنفط كانت منذ عدة عقود مقطوعة عن بقية العالم بفعل جدران يصعب اختراقها. وبدأت الآن تسعى إلى سبل بديلة لإيصال ثروتها الى السوق العالمية. ومنطقة جنوب القفقاس، لا سيما جورجيا، بما لها من منافذ على البحر الأسود، تشغل موقعا حيويا على الخطوط البحرية التي تشحن عبرها البضائع بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب. ومنذ نيسان/أبريل من هذا العام، يتدفق النفط غربا عبر إقليم جورجيا عن طريق خط أنابيب باكو - سوبسا الجديد. ولقد كانت جورجيا في الماضي جزءا من طريق الحرير العظيم، وانتعشت بوجود ذلك الطريق السريع الشاسع الذي كان يعبر القارات في الماضي. ويشكل جسرا بين الشعوب ويشجع على انتشار الثقافات وتبادل الآراء. وإنني أشير الى الحيز الأوروبي الآسيوي الكبير وطرق المواصلات المهمة فيه.

وتبدي المنظمات الدولية وفرادى البلدان اهتماما كبيرا بفكرة إعادة العمل بطريق الحرير العظيم. فقد بدأ الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مشروعي تراسيكا وإينوغيت اللذين يجري بموجبهما تمويل إنشاء الهيكل الأساسي للمواصلات، ووضع شبكات متعددة بديلة لأنابيب النفط والغاز. ولقد اعتمد مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة مؤخرا لائحة قانون دعم استراتيجية طريق الحرير التي قدمها السيناتور براونبك، والتي تتوخى تقديم المساعدة الى دول جنوب القفقاس وآسيا الوسطى من أجل تعزيز استقلالها وتنميتها الديمقراطية، فضلا عن بناء هيكل أساسي للمواصلات يشمل خطوط أنابيب متعددة للنفط والغاز. بالإضافة الى ذلك، طورت الحكومة اليابانية استراتيجية لطريق الحرير الجديد. والصين تشارك أيضا مع بلدان أخرى في تحقيق هذا المشروع. وبلدان جنوب القفقاس - أي أذربيجان وأرمينيا وجورجيا - وقعت اتفاقات شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوروبي دخلت حيز النفاذ في حزيران/يونيه من هذا العام. أما فيما يتعلق بالتقدم الذي تحرزه جورجيا في بناء مجتمع ديمقراطي قائم على حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، فإن إنجازاتها كانت موضع اعتراف من مجلس أوروبا الذي أصبحت جورجيا في وقت سابق من هذا العام عضوا كامل العضوية فيه.

لقد قلت سابقا، إن النجاحات المتواضعة التي حققناها على الطريق نحو التنمية المستقلة - أي مشاركتنا في مشاريع ذات أهمية عالمية، وتطلعنا نحو الإندماج مع مؤسسات دولية وإقليمية وأوروبية - أطلسية - أدت ولا تزال تؤدي إلى إثارة القوى الرجعية المنتشرة في جميع أراضي الاتحاد السوفياتي السابق، وبدأت تشكل تهديدا خطيرا للأنظمة الديمقراطية في الدول الجديدة، بما في ذلك روسيا.

والتفجير الإرهابي الذي حدث عام ١٩٩٥ لم يكن حادثا منعزلا. فقد تبعته استفزازات أخرى وأعمال إرهابية شملت محاولة اغتيال الرئيس. فهل ستستمر هذه المحاولات الرامية الى إجبار جورجيا على الخروج عن الطريق الذي اختارته؟ لا يسعنا أن نستبعد هذا، حيث أن التحولات الجغرافية السياسية من هذا القبيل لا تمر بسهولة. إن أعداء بلدنا يستخدمون مجمل ما لديهم من

أسلحة، بما في ذلك شراء السياسيين وحتى الأصوات في محاولة لتسليم السلطة إلى نظام يحظى برضاهم.

وفي ظل ظروف العولمة وزيادة التكافل القائمة، ليس هناك بلد محصن ضد تفشي الأزمات الاقتصادية. ففي العام الماضي شعرت جورجيا المستقلة بالآثار الناجمة عن الحالة الاقتصادية العالمية السلبية، خاصة عندما نشأت الأزمة المالية في جارتنا روسيا، التي لا تزال تضطلع بدور رئيسي في عمليات التجارة الخارجية لجورجيا. واليوم يمكننا القول بشيء من الثقة أن اقتصاد السوق الفتي في جورجيا ونظامها المصرفي مرا بهذه التجربة بنجاح، وأن المنظمات الدولية والبلدان الصديقة قدمت إسهامات كبرى لتمكيننا من البقاء.

إن الصراعات التي لم تحل وهشاشة سلامتنا الإقليمية تظلان المشكلة الأكثر إيلاما لجورجيا - والمشكلة بعبارة أخرى واحدة من سلسلة من التهديدات الجديدة التي ثبت أن المجتمع الدولي لم يكن مهيأ للتصدي لها. ونتيجة لحملة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يقوم بها الانفصاليون الأبخاز، بدعم عسكري خارجي، قتل العديد من المدنيين الجورجيين ومن الأقليات الأخرى، وشرد قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة. وعلى الرغم من المساعدة التي تقدمها حكومتنا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمات أخرى، ما زال هؤلاء الضحايا الأبرياء يواصلون العيش في ظل ظروف من الحرمان الشديد. ويطالب هؤلاء الناس الذين يتعرضون لمحن شديدة ولأعمال وحشية لا إنسانية بحماية حقهم غير القابل للتصرف، ألا وهو الحق في الحياة في ديارهم. والمؤسف أنه خلافا للمواجهة القائمة في البلقان، فإن الصراع في أبخازيا لم يعرض على شاشات التلفزة العالمية، وبالتالي لم يكن المجمع الدولي على علم به إلا لماما. وبما أنني رأيت بأم عيني الفظائع التي ترتكب هناك، فلا يساورني شك في أن الناس المتضررين من الحقد يفقدون إنسانيتهم ويتصرفون بطريقة وحشية، سواء كانوا في كوسوفو أو رواندا أو أبخازيا.

إن ما يحدث يصعب تصديقه. فالأبخاز الذين لا يشكلون أصلا سوى ١٧ في المائة من عدد السكان، قاموا، بمساعدة من وحدات من جيش نظامي أجنبي ومرتزقة، بطرد الأغلبية لمجرد أنهم غير أبخاز، بل جورجيون أو أرمن أو يهود أو روس أو يونانيون أو من طوائف أخرى. ولقد حدث هذا الى جانب تنفيذ إعدامات بصورة تعسفية وارتكاب أعمال قتل جماعية بدافع عرقي.

إن تدخل كيانات دولية - أي الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الروسي ومجموعة أصدقاء الأمين العام - لم يسفر حتى الآن عن نتائج ملموسة. وأحد أسباب فشل جميع المحاولات لحل هذا الصراع هو، برأيي، أن ما حصل بالفعل في أبخازيا لم يجر تقييمه موضوعيا على صعيد أسمى هيئة دولية - أي مجلس الأمن الذي يوكل الميثاق إليه العمل من أجل أن يكون ضامنا للأمن في العالم. أليس واضحا تماما أن من المستحيل أن نكافح الشر إن لم نطلق عليه إسمه الصحيح - أي إن لم نجر تقييما قانونيا مناسبا لما حدث؟

وقرارات الأمم المتحدة الـ ٢١ بشأن الصراع في أبخازيا، جورجيا، لا توفر هذا التقييم الذي لا لبس فيه، رغم حقيقة أن الوثائق النهائية الصادرة عن مؤتمري القمة اللذين عقدتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بودابست ولشبونة تصف أعمال زعماء الانفصاليين الأبخاز بالتطهير العرقي. والواقع أن الهدف الوحيد لقيادة الانفصاليين، بتشجيع من قوى رجعية خارجية، هو تغيير ديمغرافية هذه الجمهورية المستقلة. ويصعب أن نتصور أن النظام الذي حقق فعلا هدفه يمكن إقناعه بالرجاء والالتماس فقط بأن يسمح للمشردين بالعودة.

لا أريد أن يساء فهمي. فنحن لا نتعطش الى هدر دماء أشقائنا الأبخاز، ولا نسعى الى الانتقام. كلا، إنني على يقين بأن الجورجيين والأبخاز سيعيشون يوما ما معا في ديارهم التاريخية: أي في جورجيا. ولكن بغية تسريع عملية المصالحة الجورجية - الأبخازية، يجب تقييم المأساة تقييما قانونيا منصفا.

ومما لا يثير الدهشة أن تحظى حقوق الإنسان باهتمام خاص في هذا القرن الذي بلغ مفهوم الحرية فيه هذا المدى. وقبل أن تقبل جورجيا في مجلس أوروبا، قيَّم المقررون ملفنا بشأن حقوق الإنسان، وتأكدوا من حرية وسائط الإعلام لدينا ومن حالة السجناء عندنا - بمن فيهم أشدهم مخالفة للقانون - وجوانب أخرى عديدة تتعلق بحقوق الإنسان. ونحن ممتنون لمجلس أوروبا والهيئات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية على اهتمامها الذي لم يكل بمعالجة هذا الجانب الهام من حياة بلدنا، وعلى تقييماتها وتوصياتها النزيهة.

وإزاء هذا الاهتمام الشديد بمسائل حقوق الإنسان، يصعب عليَّ بصورة خاصة أن أفهم عدم اهتمام المجتمع الدولي بمصير ٣٠٠ ٠٠٠ شخص شردوا حاليا من أبخازيا، وبالانتهاك الصارخ لحقهم الأساسي في العيش في ديارهم. والمسألة هنا ليست ما إذا كانت المساعدة تقدم أو لا تقدم إلى هؤلاء الناس. صحيح أنهم كانوا سيجدون أنفسهم في موقف أصعب كثيرا لو لم تقدم لهم الإغاثة من الأمم المتحدة وفرادى البلدان. ولكن من حيث حقوق الإنسان، فإن الاستجابة الوحيدة المتناسبة مع حالتهم هي مساعدتهم في استعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف، أي السماح لهم بالعودة إلى ديارهم وإلقاء المسؤولية على من انتهكوا حقوقهم، ولو بإجراء تقييم صحيح لأفعال من ارتكبوا أعمال التطهير العرقي. وللأسف، لم يحدث شيء من هذا القبيل.

ولئن كان التعبير عن المشاعر الشخصية ربما غير ملائم من على هذه المنصة فإنني أجد صعوبة في كبت مشاعري عندما أتحدث عن أناس أبرياء تماما يطردون من ديارهم بقوة ووحشية تغذيها كراهية بسيطة. فالأمر ثقيل على قلبي. ولقد اشتركت في العمليات المعقدة التي وضعت نهاية الحرب الباردة. وقد آمنت، مثلما آمن أمثالي في التفكير، بأن النظام العالمي المقبل بعد أن يخلو من المواجهات بين المعسكرين لن يسمح بالظلم؛ وأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، في الظروف الجديدة سيتمكنان في أوج سلطة عالمنا، من منع الاعتداءات الفردية على قواعد الوجود المتحضرة.

وبوسع الجمعية أن تتخيل مدى حيرتي عندما حدث التطهير العرقي لأهل جورجيا، والذي، بالمناسبة، لم يعاقَب عليه أحد داخل بلدي. وقد تكلمت أمام مجلس الأمن مرتين ببيان مفصل وشرح وافٍ لما حدث، ولكن لم يحرز أي تقدم يذكر حتى الآن، ولا حتى في صياغة قراراته. وبعد أن شهدت هذا الإحباط أرى بغير استغراب أنني أيدت بشدة عملية منظمة معاهدة شمال الأطلسي (ناتو) في كوسوفو، الرامية إلى إنهاء التطهير العرقي، لأنني رأيت العملية دليلا طال انتظاره على ثبات الموقف إزاء الشر. بيد أن العمل في كوسوفو يجب في الوقت نفسه ألا يفسره أحد على أنه تأييد غير مباشر للانفصالية العدوانية. فهذا غير ممكن أبدا. لقد كنت دائما أرى أن الانفصالية العدوانية ومحاولات التلاعب بالنظم الديمقراطية الناشئة عن طريق استخدام القوة تشكل إحدى أسوأ وأخطر علل العصر الحديث.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة التي كان خطر الحرب خلالها يحلق فوق رؤوسنا كسيف داموقليس المسلط، بينما الصراعات، رغم أسبابها الحقيقية، تكتسي حتما لونا أيديولوجيا، بذل المحللون السياسيون جهودا شاملة لتحديد طبيعة الفيروس المتسبب في عدوانية اليوم، وأسباب الصدامات المحتملة في المستقبل. والنظريات هنا مثيرة للغاية، ولا شك في أن المناقشات بشأن كيفية اتفاقها مع الواقع سوف تتواصل لسنوات قادمة.

ومن ناحية أخرى، يتضح بمجرد إلقاء نظرة خاطفة إلى صراعات اليوم أن معظمها يتصل بتفسير خاطئ من جانب الأقليات العرقية لمبدأ تقرير المصير، ويتصل بالمثل بفهم خاطئ من جانب دول اسمية وسلطاتها المركزية لحقوق الأقليات فيما يتعلق بذلك المبدأ. وبعبارة أخرى إن الأسباب الكامنة وراء هذه الصراعات هي إما انفصالية عدوانية وإما انتهاك لا يقل عدوانية لحقوق الأقليات العرقية، أو في بعض الحالات، كلاهما.

وخلال هذه المواجهات تصبح شريحة معينة من السكان غير مرغوب فيها من مجموعة من المغامرين السياسيين. وهذا "الجسم الغريب" يزال حينئذ عن طريق سياسة "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية. وهناك اليوم مئات من أنحاء العالم يمكن أن تطمح بعض مجموعات من الأفراد إلى هذه الطريقة من تقرير المصير وتطبق الطريقة المجربة، والناجحة للأسف في حالات كثيرة، التي يمكن أن أسميها طريقة الهندسة الديمغرافية. وليس من العسير التنبؤ بالفوضى التي يمكن أن تعم عالمنا والعذاب الذي يلحق بملايين الأبرياء لا لسبب إلا لأنهم وجدوا أنفسهم غير مناسبين عرقيا، إذا جاز القول.

واليوم، بعد أن تحول عصر الامبراطوريات الاستعماري إلى ماضٍ، أصبحت قضية وحدة أراضي الدول وتقرير مصير الشعوب تتطلب صياغات جديدة أكثر وضوحا لضمان أن يدرك كل جانب في أي صراع محتمل إدراكا كاملا حدود مشروعية طلباته على الصعيد الدولي. وفي الدول الديمقراطية، حيث تمثل الحكومات بقدر متساوٍ مصالح كل مواطنيها، يجب النظر إلى تقرير المصير على أنه الحق في التعبير عن الرأي بمعناه الواسع جدا، ولكن فقط في داخل حدود الدولة التي تراعي، بدورها، هذه الحقوق. وينبغي ألا يثار حديث عن الانفصال باستعمال القوة وانتهاك السلامة الإقليمية.

واسمحوا لي أن أضيف أن منطق أي جانبين متعارضين لتبرير إعادة رسم الحدود تعسفيا يتركز دائما حول ضرورة مزعومة لاستعادة العدالة التاريخية. ويفسر التاريخ الذي يكاد لا يكون علما حقيقيا، وفق مصالح كل جانب معني. فأرى أن يكون هناك محل لتفكير جديد بالنسبة لهذه المسألة أيضا. ولعل من الواجب على المرء في العلاقات الدولية ألا يفرط في التشديد، أو إذا أردنا الدقة، ألا يضخم في حجم دور السوابق التاريخية. فقد كان هذا القصد بالتحديد من اتفاقات هلسنكي فيما يتعلق بقواعد حرمة الحدود القائمة.

ولا يوجد في الوقت نفسه ما هو أكثر أهمية لإذكاء الوعي الوطني من إلمام المواطنين بتاريخهم. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في الوقت الراهن الذي تنشط فيه العولمة. ولن تكون الجهود التي تبذلها الشعوب فرادى، وخاصة الصغير منها، كافية لاستمرار التنوع العالمي.

إن إسهام كل أمة، كبيرة كانت أم صغيرة، في تطوير حضارة العالم وثقافته، إسهام فريد وخاص. وهذا شأن بلدي الصغير. فثقافة كل جنسية ظاهرة فردية. ولئن كان الاقتصاد والبيئة والقضاء على الفقر وإدارة العمليات الديمغرافية والتنمية المستدامة هي التحديات الأساسية لنا جميعا، فقد حان الوقت أيضا لحماية وحفظ التراث الثقافي الوطني الذي يظل ينبوعا دائما لإثراء الروح الإنسانية وتشريفها.

يقول الجورجيون "فلننقذ الثقافة، ولسوف تنقذنا الثقافة". والتجانس العالمي الذي يهدد هوية الأمم الصغيرة، ينبغي أن يدرج في سجل التهديدات الحديثة. فأقترح أن ننشئ آلية جماعية لحماية تلك الأمم ثقافيا.

لقد أوضحت التطورات في السنوات الأخيرة بجلاء أن نظام المسؤولية الجماعية القائم عن الأمن العالمي أبعد من أن يكون كاملا. وبالتأكيد اننا منذ سقوط ثنائية القطب حسّنا كثيرا آفاق نجاح أنشطة المنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، التي كانت قراراتها لا تنفَّذ في أغلب الأحيان بسبب التسابق بين الكتلتين الأيديولوجيتين. ومع هذا لم تستطع هذه المنظمات أن تكون فعالة في تصديها للمهالك الجديدة. ولا يمكن ضمان النظام إلا إذا طبقت الجزاءات السلبية وهذا هو ما تتحاشاه الأمم المتحدة بالتحديد بكل الأشكال. ومع أن ميثاق الأمم المتحدة ينص فعلا على إنشاء آليات قوية إلى حد ما لكفالة الأمن فإن تجميع الكلمات المرعبة من قبيل الفصل السابع من الميثاق، ولجنة الأركان العسكرية، لا توجد على الأغلب إلا على الورق.

ومن المؤكد أن مؤسسي الأمم المتحدة يستحقون الثناء على حكمتهم وبصيرتهم، ولكن ينبغي ألا ننسى أن الآلية التي أوجدوها لمسؤوليتنا الجماعية عن مصير العالم صيغت لزمن مختلف.

ولا بد من الاعتراف بأن كوكبنا، رغم محاولات توطيد النظام في العالم، يظل يعيش حالة من الفوضى السياسية. فمن ناحية، أصبحت الحاجة إلى نظام أكثر صرامة وعدلا، أشد وضوحا بشكل متزايد. ومعظم التهديدات في هذه الأيام تتجاوز نطاق صلاحيات الدولة الأمة. وأصبحت عالمية الطابع. ولا يمكن لأي بلد أن يواكبها وحده. والأمر على هذا النحو تقريبا داخل البلدان فرادى، وإن المجتمع الدولي يحتاج أساسا إلى إجماع أفراده من حيث التزامهم بمجموعة من المبادئ الأساسية. ويبدو أن فصولا كثيرة واتفاقيات كثيرة عبرت عن هذا الأمر. بيد أن الواقع ليس على هذا النحو. فالموقف إزاء الإرهاب يمكن أن يكون خير مثال. إذ رغم البيانات العامة التي تدين الإرهاب يبدو أن كثيرين لا يزالون يسمحون به باعتباره وسيلة مقبولة لبلوغ الغايات السياسية وغير السياسية. وإلا فكيف يفسر المرء أن الإرهابيين المعروفة هويتهم للجميع لا يختبئون في الغابات بل يجدون الملاذ في دول مختلفة؟

صحيح بالطبع أن العالم يرد بالفعل إلى حد ما على التهديدات حين وقوعها.

وتبذل فرادى الدول وتحالفات الدول جهودا كبيرة لمكافحة الآفات العالمية. وفي بعض الأحيان، وكما حدث في كوسوفو، تضطلع بهذه المهام كمحاولة لفرض السلام بالإكراه. ويتمثل موقفي في أنه ليس لأحد الحق الأخلاقي في أن يدين منظمة الناتو على اضطلاعها بتلك العملية، وبخاصة أولئك الذين يرجحون بتراخيهم كفة أولئك الذين يعملون على زعزعة السلام.

وهذا ليس بالتحديد ما يسمى دليلا على المسؤولية الجماعية. ففي مثل هذه الحالة يضطلع العديد من الدول الديمقراطية والمتقدمة النمو - وبالتالي الدول الكبرى - بقيادة بقية العالم. وبطبيعة الحال، لا يسعنا سوى أن نشكرها على ذلك. ولكن قد يكون من الأفضل للجميع إذا

نفذ أولئك الذين اضطلعوا بالمسؤولية عن مصير العالم مهمتهم في إطار آلية أنشأتها المنظمات الدولية. ولقد اقترحنا من قبل توسيع عضوية مجلس الأمن والتصدي لمسألة حق النقض بغية تكييفه مع متطلبات الوقت الراهن وبرأيي، أن الاستخدام شبه التلقائي لحق النقض عاد غير مقبول. وهذه الممارسة، في عالم ثنائي القطبية، ألغت إلى حد بعيد إمكانية إدارة عمليات إنفاذ السلام، لأن أية قوة في تلك السنوات، كانت تمثل إلى حد ما، أحد القطبين.

ومع نهاية الحرب الباردة برزت من جديد إمكانية استخدام القرارات الجماعية لتحقق السلام. والقرار الذي اتخذ لمجابهة العدوان في الكويت ولّد لدى الكثيرين الأمل بأنه منذ ذلك الحين فصاعدا، سيلتزم مجلس الأمن بمبادئ مشتركة، وسيكون النهج الأخلاقي هو السائد. ووقعت أحداث أخرى أيضا تبعث على التشجيع. ولكن في حالة كوسوفو، بدا وكأن نسمة باردة بدأت تهب من ثنايا مجلس الأمن. وبالرغم من الدوافع الإنسانية للعملية التي نفذتها منظمة الناتو - ومثل أي عمل أخلاقي يضطلع به اليوم - فإنها اشتملت على مكون عملي. فلو لم تتدخل منظمة الناتو في كوسوفو، لكان تدفق اللاجئين قد أخل حتما بالتوازن الهش في ذلك الجزء البالغ الأهمية من أوروبا. ولربما أدى ذلك إلى انحدار عدد من الدول إلى الصراع. بل ربما شهدنا اندلاع حرب كبيرة في منطقة البلقان.

وفي عالم اليوم فإن من المبرر انتهاج نهج أخلاقي في السياسة الدولية من وجهة نظر عملية أيضا. وينبغي لنا أن نتصرف من منطلق أخلاقي إذا أردنا أن نضطلع بعمل يعود على الإنسانية بالنفع. وهذا يجب أن يصبح ركنا أساسيا في التفكير الجديد في القرن الحادي والعشرين.

في عالم اليوم أصبح اتباع نهج أخلاقي في السياسة الدولية له ما يبرره من وجهة نظر عملية أيضا. ذلك أننا من منطلق أخلاقي يجب أن نتصرف إذا أردنا أن نفعل الخير للبشر. والأخلاق يجب أن تشكل أساس سياستنا وركيزة تفكيرها الجديد في القرن الحادي والعشرين.

ولقد شجعنا بيان الأمين العام بأن تدابير إصلاح المجلس ستتخذ عما قريب وأن الإصلاح سيمكننا من التصرف وفقا لمعايير القانون الدولي لدى التصدي للصراعات الإقليمية في المستقبل.

وبغض النظر عن التهديدات الخطيرة القائمة اليوم، فليس من المبالغة القول إن الإنسانية لم تشهد أبدا طوال تاريخها فرصة فريدة أكبر من هذه لإقامة نظام عالمي عادل وإقامة مجتمع من الأمم أكثر انسجاما. صحيح إنه لا تزال تسمع في بعض الأحيان رطانة تتسم بالمواجهة، إلا أنني مقتنع بأن خلافات اليوم بين الشرق والغرب هي أشباح من الماضي اقتحمت بصورة مصطنعة في الحاضر. وقد يسوق المرء الحجة بأن ذلك قد اضطلع به في الغالب لتمويه المشاكل الداخلية الحادة لفرادى الدول. فالجيل الذي أنهى الحرب الباردة دون إراقة دماء، وهي من أخطر الصراعات في تاريخ البشرية، يمكن أن يجد لغة مشتركة بين القارات والدول وفرادى الشعوب، ويمكن له من خلال الحوار الحضاري أن يقصر الطريق المؤدي إلى حل المشاكل العالمية اليوم وفي المستقبل.

والآن وقد تغلبنا على الخطوط التي تفصل بين المواجهة الايديولوجية، يجب علينا أن نتعلم كيف نمحو الخطوط التي تفصل بين شعوب العالم إلى شعوب غنية وشعوب فقيرة، ومتعلمة وغير متعلمة. وفي هذه العملية أيضا، ثمة أهمية حاسمة لاتباع نهج جديد وتفكير جديد. والذين تكلموا قبلي ذكروا بأن العولمة يجب ألا تعني فقط إمكانية الوصول إلى الأسواق وحرية التجارة عبر الحدود، حرية حركة رأس المال والتكافل. وهذا كله ينبغي أن توازيه عولمة المسؤولية عن مصير الكوكب والإدراك بأن عالم اليوم صغير جدا بحيث لا يتيح إمكانية التعايش دون ألم بين الوفرة والفقر. ويجب علينا أن نجد الوسائل الكفيلة بالتخفيف من عبء الديون على البلدان النامية الأكثر فقرا. وإلا فإن الضغط المستمر الذي تفرضه ندرة الموارد المالية سيجعلها غير قادرة على الخروج من ربقة الفقر، وسيجعلها بالتأكيد غير معدة لبناء مجتمع حر.

إن مساعدتها على بناء مجتمعات حرة هدف عملي لا مجرد قضية أخلاقية. وفي عالم اليوم المتسم بالترابط سيؤدي فقر الدول إلى انتشار الإرهاب والمخدرات والجريمة في غيرها من الدول. ولكي يكون العالم آمنا، يجب أن يتكون مستقبل العالم على الأقل من دول غنية بصورة معتدلة وحرة وتنتهج سياسات محلية وخارجية شفافة ويمكن التنبؤ بها. وأعيد إلى الأذهان النداءات التي وجهها العديد من زعماء البلدان المتقدمة النمو في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك الملاحظات التي تبعث على الاطمئنان التي أدلى بها الرئيس كلينتون في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث أكد

على الأهمية الحاسمة للتخفيف من عبء الديون على الدول الفقيرة.

هناك نداءات أيضا مفادها أنه ينبغي لنا أن ندخل القرن الحادي والعشرين بمعية الدول النامية والضعيفة اقتصاديا بعد أن تكون قد تخلصت من عبء الديون الثقيل. ويمكننا في الواقع أن نفكر بوضع برنامج يستغرق ١٠ سنوات يصمم لحل مشكلة الديون عند انبلاج القرن الحادي والعشرين. وهذا سيكون قرارا مناسبا جدا يمكن أن يصبح، عند عتبة قرن جديد وألفية جديدة، نبراسا تهتدي به دول عديدة في طريقها نحو مستقبل أكثر إشراقا.

لقد قلت مرارا إنني متفائل عموما إزاء مستقبل البشرية. وأساس هذا التفاؤل راسخ في الاعتقاد بأننا نكتسب التجربة وإن كان ببطء؛ فبإمكاننا أن نتعلم وأن نتحول. وأن خطة مارشال لأوروبا بعد انتهاء الحرب التي أطفأت جذوة العداوات وأبانت وسائل جديدة للاندماج تقف مثالا طيبا على ذلك.

في ١٩٨٥، عندما تكلم الكثيرون من على هذه المنصة عن "حرب النجوم" ونهاية البشرية، أعلنت أن التفكير الجديد يقدم للعالم لا "حرب النجوم" وإنما "سلام النجوم". وأشكر الله لأن هذا الإعلان لم يظل مجرد حلم وأن البشرية بدأت تدريجيا بالخروج من كابوس الحرب النووية، سواء على الأرض أو في السماء. وهذا يعطيني سببا للأمل بأن البشرية، المجهزة بالقدرة على التجدد الفكري الدائم، ستعيش قرنها المقبل بعقل واحد يجعل منه حقبة تحفل بالسلام والحرية والعدالة والوئام العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جورجيا على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد ادوار شيفارنادزه، رئيس جمهورية جورجيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد ليونيل جوسبان، رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد لونيل جوسبان، رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب برئيس وزراء الجمهورية الفرنسية، السيد ليونيل جوسبان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد جوسبان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن ذلك دليل على التقدير الذي يكنه المجتمع الدولي لكم ولبلدكم. وأود أن أشيد أيضا بالأمين العام، الذي يتحمل المسؤولية الجسيمة عن تعزيز عالمية المنظمة وفعالية عملها. وأخيرا، أود أن أهنئ الأعضاء الثلاثة الجدد في الأمم المتحدة. إن المثل العليا العظيمة التي تجسدها الأمم المتحدة مثل حية للغاية - واقتناعي بذلك راسخ تماما.

إن الأمم المتحدة تضطلع بمهمة حضارية عظيمة، وهي مهمة تلقى دوما التحديات ولكنها تظل ضرورية أبدا. وتوحيد الشعوب للعمل معا من أجل السلام والتنمية، وتأكيد مجموعة من القواعد القانونية التي تشكل العلاقات بين الدول، وإرساء المعايير المشتركة: ذلك هو هدف الأمم المتحدة - وهو هدف حضاري.

ويتحقق ذلك الهدف أولا بالتسوية السلمية للصراعات. ودور مجلس الأمن في هذه الرسالة حيوي أكثر من أي وقت مضى، وتلك أهمية يستمدها من الميثاق. وستظل فرنسا تذكر بهذا الدور الأساسي كلما اقتضى الأمر. والواقع أنه قد مرت ظروف أملت علينا فيها حالة إنسانية طارئة أن نتصرف فورا، إلا أن ذلك النهج يجب أن يظل استثنائيا. ويجب أن نحرص، كما في حالة كوسوفو، على إعادة إدماج هذا الإجراء في سياق الميثاق. ودورنا الأساسي هو تأكيد أن تسوية حالات الأزمات أمر يعود إلى مجلس الأمن. ولذلك السبب فإن المفهوم الاستراتيجي الجديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي يشير إلى أن معاهدة واشنطن تقر بأن

المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن.

وبالتأكيد فإن الطابع العالمي للمنظمة أمر لا يمكن المساس به. ويجب على الأمم المتحدة أن تسعى جاهدة للاستجابة للأزمات أينما حدثت. وفي حين أننا لم نتردد في القيام بذلك تحديدا في السنوات الأخيرة وفي عدة قارات، أود أن أعرب عن الأسف لاتسام المنظمة نسبيا بعدم الجرأة في العمل عندما يتعلق الأمر بأفريقيا. إن مدى المآسي في تلك القارة يقتضي منا أن نتخذ إجراءات أكثر حزما.

إن العالمية تتماشى مع التكاملية في العمل. ويجب على الأمم المتحدة، تحقيقا للكفاءة، أن تشجع، في جميع أرجاء العالم، على الترتيبات الإقليمية بين الدول القادرة على التعامل مع الأزمات منذ الوهلة الأولى. وهذه هي روح الفصل الثامن من الميثاق. إذ ينبغي اقتسام المهام على نحو واقعي بين المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن بدون إضعاف سلطة المجلس. إن بلدي، على سبيل المثال، يقوم مع جهات أخرى بتعزيز قدرات أفريقيا على حفظ السلام، عن طريق برنامج تعزيز القدرات الأفريقية في ميدان حفظ السلام. ويتم ذلك بتقديم المساعدة تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية.

إن الأمن الدولي يتطلب أيضا استمرار نزع السلاح في إطار اتفاقات متعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها. وهذا هدف ثابت بالنسبة لفرنسا التي تأمل أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله في الأشهر التي تسبق انعقاد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتمنى فرنسا أن ترى سريعا بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء المفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية، وإبرام بروتوكول تحقق ملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن لن نؤيد أي تطور من شأنه المساس بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والإخلال بالتوازنات الاستراتيجية.

إن رسالة الأمم المتحدة لا تقتصر على تسوية الصراعات بين الدول. ومع تنامي تطلعات البشرية نحو المزيد من الحرية والمسؤولية، تمتد هذه الرسالة لتشمل صون الكرامة البشرية، داخل كل دولة، وعند الضرورة كما يسمح بذلك الميثاق - ضد رغبة الدول. فالعنف الذي تحض عليه الدول قد ولد أزمات إنسانية خطيرة خلال السنوات القليلة الماضية. واستُهدف المدنيون، وشُردت مجموعات بأكملها من السكان قسرا، ولم تعد مخيمات اللاجئين آمنة. وهذا أمر لا يمكن قبوله. وبالتالي، يجب أن نطبق مبدأ التدخل الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمساعدة الضحايا.

إن كل أزمة جديدة تذكرنا بضرورة إعمال المبدأ الأساسي المتمثل في العمل من أجل السلم ومن أجل احترام القانون والإنسان. ومثال على ذلك ما حدث في كوسوفو. فقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي وضع أسس التسوية، يعبر عن هذه المبادئ وهذا التصميم.

وقد وضعنا لأنفسنا أهدافا طموحة هي كفالة الأمن للجميع، وتنظيم إعادة التعمير، وكفالة التعايش بين المجتمعات المحلية، ونقل السلطة للقادة المحليين، وتعزيز الديمقراطية والتعددية. إن الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة التدخل في كوسوفو قد قاما بعمل ممتاز. إلا أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير. ويجب وضع حد للفظائع، ووقف الهجرات الجماعية، وبناء المساكن قبل فصل الشتاء. وعلى الصعيد السياسي، يجب القيام بتحضيرات للمستقبل، وهو ما سيقتضي إقامة حوار بين الطوائف المختلفة. ومن المأمول أن تُجرى الانتخابات في سنة ٢٠٠٠. وقد بذلت فرنسا جهودا دؤوبة في هذا الصدد، إلى جانب ما بذله شركاؤها في الاتحاد الأوروبي الذي يوفر نصف التمويل الدولي الذي اتفق عليه مؤتمر المانحين من أجل كوسوفو.

وفي تيمور الشرقية، هناك شعب آخر يطالب بالاعتراف بحقوقه. وقد اختار في استفتاء الاستقلال بأغلبية كاسحة. وقد حاول البعض الوقوف في وجه ذلك الخيار عن طريق العنف. وبالتالي أنا أرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) في ١٥ أيلول/سبتمبر. ويمهد القرار الطريق لاستعادة السلام وينبغي أن يمكن العملية الديمقراطية من أن تكتمل بنجاح. وتشارك فرنسا في القوة الدولية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن.

ومن ثم فإن منظمتنا تظل تعمل أمينة للقيم التي احتفلنا بها في السنة الماضية في الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ولكن لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد حتى تحترم تلك القيم في كل مكان. ولبلوغ ذلك، من الضروري تعزيز القانون الإنساني الدولي. وتدعم فرنسا

بنشاط أعمال المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في لاهاي وأروشا. وسيمثّل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة جديدة وحاسمة في تقدم القانون. وتأمل فرنسا أن تُنشأ تلك المحكمة بسرعة؛ وسعيا وراء تلك الغاية، قامت بالفعل بتعديل دستورها.

إن الأمم المتحدة، حتى تقوم برسالتها، تحتاج إلى موارد مضمونة. ولمواجهة الأزمات المالية ومنعها من أن تصبح ذريعة لعدم اتخاذ إجراءات، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة. وتقوم فرنسا بذلك على النحو الكامل وبدون تحفظ. ومن شأن اتخاذ الدول المساهمة موقفا مسؤولا أن يعجل بالإصلاح اللازم للمنظمة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن بها.

وأود أن أشاطر الجمعية العامة اقتناعي الثاني الراسخ، وهو أن الأمم المتحدة مؤهلة على نحو ممتاز لمواجهة تحديات عالمنا الجديد. بل أن رسالتها قد تعززت بالعولمة.

في البداية، ربما بدت فكرة تنظيم العلاقات بين الدول على الصعيد العالمي فكرة خيالية للبعض. لكنها لم تكن سوى فكرة سابقة لأوانها. والواقع، إنني أعتبر الأمم المتحدة حديثة للأسباب التالية. فعالمنا الكوكبي غير المستقر يحتاج إلى تنظيم وقد ظل هدف الأمم المتحدة دائما السعي إلى تنظيم العالم. والأمم المتحدة تتماشى مع أغراض عالم مترابط. فهي نفسها شبكة عمل، وتمثّل بزة وافرة وفريدة من الوكالات المتخصصة ولكنها مستقلة ومتناسقة. وخلال نصف قرن أضحت الأمم المتحدة أداة عمل يمكن أن تتكيف مع عالمنا. إن الأمم المتحدة لم تدركها الشيخوخة، بل هي نمت مع العالم. وهي يجب أن تمكننا من مواجهة التحديات التي تبرز في عالم اليوم.

في أعقاب الوهم الباعث للشعور بالنشاط والخفة الذي ظهر بعد نهاية المواجهة بين الكتلتين قبل عشر سنوات، برزت حالة متناقضة. فالعولمة ليست عملية موحدة ومتناسقة. ولئن كانت العولمة تـُوحد، فإنها أيضا تفرق. وبينما تحدث تقدما ملحوظا، فإنها تؤدي أيضا إلى فوارق غير مقبولة. وبينما تفتح المجتمعات بعضها على بعض، فإنها تحمل معها التهديد بتشكيل المجتمعات على نمط واحد. وبينما تحرر الطاقة، فإنها تطلق أيضا قوى سلبية يجب أن تخضع للسيطرة. لذلك تصاحب تحركات السكان والصدام بين الثقافات مخاوف متصاعدة بشأن الهوية، بسبب التعصب الديني وكراهية الغرباء. وفرنسا، التي لها وجود على خمس قارات وهي نفسها أرض للهجرة، مرت بتجربة من هذه المواجهات في تاريخها. وهي تعرف المخاطر التي تنطوي عليها والثراء الذي تجلبه. وإننا سنقدم دعمنا الكامل للمؤتمر العالمي عن العنصرية، المزمع عقده في عام ٢٠٠١. فالوقاية من ظهور التحامل ضد الآخرين، الذي تنجم عنه عواقب مهلكة في أغلب الأحيان، سيكون من شأنها أن تمهد الطريق أمام السلام للأجيال المقبلة.

إن ثمرات العولمة لا يجري تقاسمها على نحو متساو. فانفتاح الاقتصادات، وزيادة التجارة وزيادة سرعة التقدم التكنولوجي، كلها تزود النمو بالوقود. ولكن الفوارق تزداد بين البلدان وفي داخل كل اقتصاد. فواحد تقريبا من بين كل أربعة من البشر يعيش في حالة فقر مدقع. ولا يمكننا أن ندع الأمور كما هي. والتوسع السريع لشبكات الاتصال لا ينتفع منه الجميع. إلا أن تعدد مصادر المعلومات، وزيادة نشر الأفكار وانتشار المخترعات الجديدة، تبشر بالخير الكثير. فتكاليف الاتصالات المنخفضة التي يسـّرتها شبكة الإنترنت يمكن أن تكون رصيدا للأعمال التجارية في بلدان الجنوب. ولكن عدم المساواة في فرص التعليم يعوق الوصول إلى هذه التكنولوجيات. وهذه الأدوات المثيرة للإعجاب من أدوات زيادة المعرفة قد تصبح عوامل عتية لعدم المساواة. والاتصال أيضا حق من الحقوق. ومن الأساسي ألا يهدد هذا الحق بواسطة تركيز مصادر المعلومات ووسائل الإنتاج والتوزيع في أيدي حفنة من الناس فقط. وإن فرنسا ستدافع بقوة عن التنوع الثقافي.

والعولمة يجب أن تشجعنا جميعا على أن نأخذ في الاعتبار هشاشة عالمنا - كوكبنا ومصلحته العامة. وبيئتنا ليست منتوجا، أو مجرد رصيد من المواد الخام يمكن أن ننهل منه دون التفكير في الأجيال المقبلة. والتنمية الحقيقية هي التنمية المستدامة. ومنذ قمة ريو في عام ١٩٩٢، صار هذا الإدراك وراء اعتماد تعهدات هامة فيما يتعلق بالمناخ. والتنوع البيولوجي والتصحر. ويشهد إبرام بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ والمفاوضات الجارية حاليا بشأن إبرام بروتوكول عن السلامة البيولوجية، على أهمية الإنجازات. ولكن المستقبل غير الموثوق به للمناخ وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية يحثنا على بذل المزيد من الجهود.

إن البيئة الأرضية بيئة ضعيفة، ولكن الجنس البشري ضعيف أيضا. فانتشار الأوبئة الجديدة يشكل خطرا على

صحة مجتمعات بأكملها. وتزيد الفوارق في التنمية من حدة تلك البلايا. وهناك ٤٠ مليونا من البشر يعيشون اليوم وهم مصابون بفيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب، وأغلبيتهم في البلدان النامية. وانتشار هذا الوباء في أفريقيا مسألة تثير قلقا كبيرا لدينا. وسأعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى.

والعولمة تحدث تغييرا في طبيعة الجريمة المنظمة، وهي مجال حدث فيه انفجار فعلي. والسهولة المتعاظمة في الحركة تسمح لشبكات المجرمين باستغلال عدم الاتساق بين قانون وآخر من القوانين الوطنية واستغلال جوانب الضعف في بعض هذه القوانين لتختفي تلك الشبكات من العدالة. وبلدي مستعد لبذل كل جهد لمكافحة هذه الآفة. وقد أوضح رئيس الجمهورية الفرنسية ذلك بجلاء في السنة الماضية في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لذلك الموضوع. وقد ظلت الأمم المتحدة منذ أمد بعيد مشغولة بمكافحة الاتجار بالمخدرات، وبناء الخبرة، وإنشاء الأقسام المتخصصة وصياغة مجموعة من المبادئ وإطار قانوني. ويجب أن تعزز هذه. ولكن فوق كل شيء، يجب على الدول أن تلتزم بالعمل. وقد بدأت في كانون الثاني/يناير مفاوضات في فيينا بشأن إبرام اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويجب علينا أن نأتي بهذه المفاوضات إلى خاتمة مرضية في سنة ٢٠٠٠.

وإذ نُواجه بعملية العولمة، يتعين علينا أن نحدد خيارا. يمكننا إما المضي وفقا للقوانين الاقتصادية العامة المفترضة، وإذ نفعل ذلك نتخلى عن مسؤولياتنا السياسية، وإما أن نسعى إلى فرض النظام على عملية العولمة وبالتالي تحقيق السيطرة على مستقبلنا الجماعي. وإنني من ناحيتي، أعتقد أن المشاكل العالمية تستدعي استجابات عالمية وأن العالم غير المستقر يحتاج إلى تنظيم، يقتضي ما يمكن أن يسميه أصدقاؤنا الأنغلو - ساكسون "نظما وقواعد". هذا العالم يحتاج إلى قواعد. وهو يحتاج إلى الأمم المتحدة.

وهذا الخيار أيضا مسألة تتعلق بالسيادة. وكما أشار الأمين العام في ٨ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية في باريس، فإن أولى الكلمات من ميثاقنا، وهي "نحن شعوب الأمم المتحدة"، تجعل منه تعبيرا عن السيادة الشعبية. ولكن لكي تتأكد سيادة الشعوب، يجب أن تحصل على الوسائل اللازمة لامتلاك الآليات، ووسائل التحكم ومنافع العولمة. وتلك هي قناعتي الثالثة. فكلما أصبح العالم أكثر عولمة، ازدادت حاجته إلى القواعد. وإذ يواجهنا إغراء النزعة الانفرادية، يصبح من الضروري أكثر من أي وقت آخر أن نؤسس عملنا على قواعد متعددة الأطراف يحترمها الجميع. وهذه القواعد بادئ ذي بدء، تتعلق بالاقتصاد. فيجب علينا أن نحدد قواعد اللعبة حتى يتسنى للجميع أن ينتفعوا من العولمة. ويجب علينا أن نحدد قواعد اللعبة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية وبين الجهات الاقتصادية الفاعلة الرئيسية، والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم ومواطني بلداننا الذين يعملون وينتجون.

وفي المجال المالي، يتعين علينا أن نعزز استقرار النظام النقدي المالي بالتأكيد على الشرعية السياسية لصندوق النقد الدولي، ومشاركة البلدان النامية عن كثب في اعتماد القواعد المشتركة، وجعل العاملين في المجال المالي الخاص مسؤولين عن الآثار المترتبة على قراراتهم بالنسبة للبلدان التي تمر بأزمات. ولقد أحرز تقدم حقيقي منذ الأزمات التي وقعت في ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وساهمت فرنسا في هذا التقدم عن طريق الاقتراحات التي تقدمت بها، لا سيما فيما يتعلق بصناديق النقد الوقائي والملاذات المالية. وهي ستواصل العمل على تحقيق هذا الغرض، حيث تقوم الحاجة إلى القيام بعمل كثير.

ويتعين أن ترتكز قواعد اللعبة هذه على تنسيق أفضل فيما بين المؤسسات الدولية. فمنذ عام ١٩٤٥، يحترم التعاون الدولي مبدأ تخصص المؤسسات. وتتمثل مهمتنا مستقبلا في جعلها أكثر تكاملا. والقواعد الاقتصادية والتجارية لا يسعها أن تتجاهل أبسط المعايير الاجتماعية والبيئية. وعليه، فإن فرنسا أيدت اعتماد مؤتمر العمل الدولي قبل عام إعلانا يتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية المتعلقة بالعمل. ومنظمة العمل الدولية هي محفل لا غنى عنه للحوار بين الحكومات أو الشركاء الاجتماعيين، ووضع المعايير الدنيا. ومن المستصوب أن تقيم علاقات وثيقة مع منظمات أخرى، من قبيل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي.

وحتى تُحترم قواعد اللعبة هذه احتراما أفضل، يتعين قيام تعاون مناسب مع أفقر البلدان. فعبء الديون المترتبة عليها لا يزال العقبة الرئيسية أمام تنميتها. ولقد تعهدت البلدان الصناعية السبعة في الاجتماع الذي عقدته في كولون بالعمل على زيادة التخفيف من عبء الديون. ولقد ساهمت فرنسا في هذا الأمر. وثمة مبادئ ثلاثة ستطبق وهي: التضامن الذي يقتضي منا معاملة أشد

البلدان فقرا أفضل معاملة فيما يتعلق بالديون؛ والإنصاف الذي يقتضي من البلدان الغنية أن تشارك في بذل الجهود المالية بطريقة متوازنة؛ والمسؤولية حيث تتعهد البلدان المستفيدة من هذه المساعدة باعتماد سياسات موجهة نحو التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. وبالنسبة لهذه البلدان، تبقى المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا لا غنى عنه. وستواصل فرنسا تأييدها لفكرة أن تبذل أغنى البلدان جهودا أكبر.

إن التأكيد على القيم والقواعد المشتركة ينبغي أن يلهم عملنا بصورة متزايدة. وحقوق الإنسان هي جوهر هذا النهج. وإنني أشير خاصة إلى أضعف الناس، أي الأطفال. فاتفاقية منظمة العمل الدولية التي تحرم أسوأ أنواع تشغيل الأطفال هي ركيزة جديدة. واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل يجب أن يكملها في أسرع وقت ممكن البروتوكولان اللذان يجري التفاوض بشأنهما الآن، أحدهما مناهض لتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، والآخر مناهض لبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية.

إن تأكيد حقوق المرأة اعتراف بدورها الحاسم في التعليم وفي صنع الثروة وفي التنمية. بيد أنه يعني أيضا مكافحة التمييز والعنف اللذين تعاني منهما. وفرنسا جعلت المساواة بين الرجال والنساء أحد أركان تجديد حياتها العامة. والبروتوكول الإضافي لاتفاقية إزالة جميع أنواع التمييز ضد المرأة، المقدم إلى الجمعية العامة للموافقة عليه، يتيح للنساء إمكانية تأكيد حقوقهن بصفة فردية. وهذه خطوة رئيسية إلى الأمام. والدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠ ستسلط الضوء على التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥.

إن إعادة تأكيد حق جميع البشر في التمتع بصحة جيدة يعني مكافحة الأوبئة أينما كان. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، اقترحت فرنسا في أبيدجان إنشاء "الصندوق التضامني للعلاج" من أجل تعبئة المجتمع الدولي للاهتمام بالذين يعانون من مرض الإيدز ومعالجتهم. وإن بلدان الجنوب والمؤسسات المعنية بمكافحة المرض رحبت بالاقتراح ترحيبا حارا. بيد أن أثر مرض الإيدز على التنمية يظل كبيرا. ويجب أن نكثف جهودنا للتقليل من حدة هذه الكارثة. ولا يمكن توسيع نطاق هذه الجهود مثلما يلزم إلا عن طريق الأمم المتحدة.

إن مبدأ توخي الحذر يتعين أن يكون أساس عملنا فيما يتعلق بالبيئة والسلامة الصحية. وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون، الذي يرتكز على مبدأ الالتزامات المميزة بين الشمال والجنوب، مثال على العمل الدولي الجيد. ويجب مواصلة بذل هذه الجهود. ونحن سنفعل ذلك عن طريق العمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي على عقد مؤتمر عالمي بشأن الغابات، وعن طريق مضاعفة الجهود المبذولة لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجو. وتوخي الحذر يجب أن يكون أيضا المبدأ الذي يُسترشد به في رصد سلامة الأغذية. وإن الشاغل المتعلق بالزراعة المستدامة، ونوعية المنتجات، والحفاظ على التعاليم الغذائية في كل بلد أمور تفسر حدة ردود الفعل الأخيرة. لذلك تزمع فرنسا على ضمان أن ينظر في هذه المطالب في المفاوضات المقبلة التي ستجريها منظمة التجارة العالمية.

وبغية التصدي للمشاكل العالمية والتغلب عليها، والاستحصال على أفضل ما يمكن من العولمة، نحن في حاجة إلى أن تدرك الدول مسؤولياتها، ونحن في حاجة أيضا إلى مزيد من العمل في الأمم المتحدة. وإذا أصبحت المنظمة منظمة معززة بشعور متجدد للعمل، ومدعومة من دول سيادية ومنظمات إقليمية، فسنتمكن من زيادة احترامنا لحقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، والعمل من أجل تحقيق تنمية مستدامة، ومساعدة الجميع على استغلال ما لديهم من طاقات كامنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء فرنسا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ليونيل جوسبين، رئيس وزراء فرنسا، من المنصة.

السيد الخطيب (الأردن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنني لعلى ثقة بأن خبراتكم ومهارتكم ستقود أعمال هذه الدورة إلى النجاح. واسمحوا لي كذلك بالتوجه بالشكر والتقدير إلى سلفكم السيد ديدييه أوبيرتي على أعماله الجليلة المتميزة التي قام بها في سبيل إنجاح الدورة السابقة.

وأود أن أشيد بجهود الأمين العام السيد كوفي عنان على قيادته الحكيمة وعمله المميز من أجل تحقيق وتأكيد أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ومساعيه المستمرة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في العالم.

في هذه الأسابيع الأخيرة التي نودع فيها الألفية الثانية، وننتظر بزوغ فجر الألفية الثالثة، يأتي انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة في لحظة تاريخية رمزية هامة، تختلط فيها المشاعر: ننظر إلى الخلف، فنرى إنجازات عظيمة حققتها البشرية رغم معاناة وألم كبيرين غلفا القرن العشرين؛ ونتطلع إلى الأمام، وكلنا أمل بدخول عصر جديد، ننطلق فيه نحو بناء عالم أكثر إنسانية، تتمكن فيه الأمم من العيش في ظل شراكة حقيقية، في الانتماء إلى هذا الكوكب، بصورة أكثر عدلا وانسجاما، وتتعزز فيه قدراتنا الجماعية، على التعامل مع التحديات الكبرى التي تواجهنا، وعلى التجاوب مع متغيرات تستدعي تكوين رؤية عالمية طويلة المدى، تزيد من إمكانيات تقديم الإجابات والحلول على الأسئلة والقضايا الصعبة الماثلة أمامنا.

وتكتسب هذه اللحظة التاريخية بعدا وأهمية خاصين في حياة الأردن، الذي غمره الحزن قبل عدة أشهر برحيل قائده العظيم، المغفور له الملك الحسين بن طلال، الذي نجح في تحويل بلد صغير محدود الموارد إلى واحة للسلام والاستقرار في منطقة تواجه الاضطراب والحروب. هذا البلد، الذي بدأ لتوه عهدا جديدا، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، الذي تحمل مسؤولية قيادة الأردن إلى آفاق واعدة من التقدم والازدهار، ليواصل مسيرته بعزيمة متجددة، متطلعا إلى دخول القرن الجديد لتستمر مساهمته الأساسية الهامة في بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط، وليتواصل عطاؤه على الساحة الدولية، مؤمنا كما كان دائما، بانتمائه إلى هذه الأسرة الدولية، ملتزما بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

لقد برز قائدنا الراحل كزعيم دولي من طراز فريد، آمن بصورة مطلقة بدور الأمم المتحدة، وبتسوية النزاعات بالطرق السلمية. وعبر عن إيمانه بالعمل، طوال حياته، للتوصل إلى سلام عادل شامل دائم في الشرق الأوسط، مستندا إلى الشرعية الدولية من منطلق القناعة الراسخة بكرامة الإنسان وبحقه بأن يحيا متحررا من كافة أشكال الظلم والاستبداد، ومن منطلق الإدراك أن حياة البشر أثمن من أن تستنزف بالمواجهة والحروب، وأن من حقهم، أن يعيشوا حياة حرة كريمة، تسخر فيها كافة الموارد والطاقات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تكفل المشاركة في صنع مستقبل مزدهر آمن للأجيال القادمة.

شكلت رحلة حياة قائدنا الراحل العظيم قصة بناء الأردن الحديث، كما شكلت مساهماته الاستثنائية على الساحة الدولية، حالة نادرة لما يمكن أن يحققه زعيم تاريخي، يؤمن بمنظومة متكاملة من المثل العليا والمبادئ الأخلاقية السامية.

ولقد امتلأ الأردنيون بالاعتزاز والتقدير وهم يرون العالم كله، بقادته وأناسه العاديين، يقف إلى جانبهم ويشاركهم الحزن بفقدان صانع نهضتهم وباني دولتهم الحديثة. كما غمرهم الإحساس بالاطمئنان وبالثقة بقوة ومتانة البنيان الدستوري والمؤسسي لدولتهم الذي شيده القائد الراحل، والذي كفل بداية صلبة موفقه لعهد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بصورة حظيت بتقدير واحترام العالم.

وإذ يلتف الأردنيون اليوم حول ملكهم ويسيرون خلفه، لمتابعة مسيرة تحقيق آمالهم وطموحاتهم، فإن الأردن يبدأ بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، عهدا متجددا بالتزام ثابت بالسير على ذات النهج الذي ميز وسيبقى يميز سياسته، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

لقد تواصلت جهود الأردن، خلال الأشهر الماضية، لدفع مسيرة السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام، بعد أن عانت هذه المسيرة خلال السنوات الثلاث الماضية من تباطؤ وصل إلى حد الجمود، مما عرض ثقة شعوب المنطقة بمجمل عملية السلام لاختبار صعب. وجاءت نتائج الانتخابات النيابية في إسرائيل في شهر آيار/مايو الماضي لتعطي آمالا متجددة، بإحياء هذه العملية، ووضعها على مسارها الصحيح.

وأظهرت التطورات الإيجابية، خلال الأسابيع الماضية، أن المنطقة تقف الآن، أمام فرصة تاريخية ثانية، لتحقيق السلام على كافة المسارات. وكلنا أمل أن تغتنم قيادات المنطقة هذه الفرصة، وأن تكون عند توقعات وآمال شعوبها، وألا تتردد في اتخاذ القرارات الجريئة، اللازمة لإنجاح المفاوضات.

لقد كانت القضية الفلسطينية، ولا تزال، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وأزمة الشرق الأوسط. وبالتالي، فإن تحقيق السلام في المنطقة يتطلب، أول ما يتطلب، التوصل إلى حل عادل لهذه القضية ترضي به شعوب المنطقة وتدافع عنه.

ولطالما دعا الأردن، خلال العام الماضي، إلى تنفيذ مذكرة واي ريفر، التي تم التوصل إليها، بمشاركة ومساهمة فاعلة ومشهورة من قبل المغفور له الملك الحسين. وكنا ندرك باستمرار أثر تنفيذ تلك المذكرة على إعادة تنشيط عملية السلام على كافة المسارات، وعلى تأسيس الثقة وروح الشراكة بين القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية، وعلى إعادة ترسيخ ثقة شعوب المنطقة بعملية السلام. وقد عزز توقيع مذكرة شرم الشيخ آفاق تنفيذ تلك الاتفاقية، بصورة نأمل أن تدفع مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين باتجاه التوصل إلى تسوية، تكفل حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف.

وكما أكد جلالة الملك عبد الله الثاني، فإن الأردن سيستمر في تقديم دعمه لإنجاح المفاوضات، علما أننا معنيون بصورة مباشرة بنجاحها، نظرا لارتباط القضايا المدرجة على جدول أعمالها بمصالحنا الوطنية، وبصورة خاصة، قضايا اللاجئين والحدود والقدس.

لقد تحمل الأردن، خلال الخمسين عاما الماضية، أعباء قضية اللاجئين بصورة فاقت ما تحمله أي طرف آخر. إذ وضعت هذه القضية ضغوطا هائلة على موارده واقتصاده. خاصة وأن كل تراجع طرأ على خدمات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد ألقى أعباء إضافية على كاهل الأردن، حيث وصل إنفاق الحكومة الأردنية المباشر على الخدمات المقدمة للاجئين عام ١٩٩٨ إلى ٤,٧٥ ضعفا لإنفاق الوكالة على تلك الخدمات، علما أن المبلغ الإجمالي لانفاق الحكومة يساوي كل ميزانية الوكالة التي تنفقها على اللاجئين في جميع مناطق عملياتها في الشرق الأوسط.

ويدعو الأردن المجتمع الدولي إلى عدم السماح بحدوث أي تقليص في دور الوكالة، أو أي من برامجها، حتى تحل قضية اللاجئين وفق الشرعية الدولية، الأمر الذي سيؤدي إلى إغلاق هذا الملف تماما. كما يدعو الدول المانحة إلى الاستمرار في تقديم دعمها للأونروا لتمكينها من مواصلة تحمل مسؤولياتها.

وفيما يتعلق بعملية السلام على المسارات الأخرى، يؤمن الأردن بأن شمولية الحل تشكل متطلبا أساسيا لتحقيق السلام في المنطقة، وبدونها لا يمكن ضمان ديمومة أية تسوية. وعليه، يدعم الأردن بكل قوة الجهود الهادفة لإعادة تفعيل المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، ويؤيد موقف سوريا ولبنان باستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها. والقيادة الأردنية لم ولن تتوانى عن بذل أي جهد، من شأنه المساعدة على تحقيق انطلاقة للمفاوضات على المسارين.

لقد ازدادت الآمال بإمكانية تحقيق ذلك خلال الأسابيع الأخيرة. خاصة في ضوء إعادة تأكيد سوريا على التزامها الكامل بالعمل على تحقيق السلام، وعلى حرصها على إحياء عملية السلام لإيصالها إلى غايتها المنشودة، في تحقيق التسوية العادلة والدائمة والشاملة، بالإضافة إلى مجموعة المؤشرات الإيجابية الصادرة عن الحكومة السورية، والقناعة التي عبرت عنها الحكومة الإسرائيلية بأهمية ومركزية التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا.

وإذ تنظر شعوب المنطقة إلى هذه التطورات الإيجابية بأمل فإنها لتأمل ألا تفوت هذه الفرصة التاريخية، وأن تكلل الجهود المبذولة بالنجاح في التوصل إلى تسوية تتمكن بموجبها سوريا ولبنان من استعادة حقوقهما المشروعة، من خلال انسحاب إسرائيل من الجولان العربي السوري، ومن جنوب لبنان تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

لقد عانت شعوب منطقة الشرق الأوسط بصورة لا مثيل لها نتيجة عدم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة عادلة ودائمة، واستنزفت موارد هائلة في سباق تسلح غير مجد لم يوفر الأمن لأي طرف من الأطراف.

وتنظر شعوب المنطقة اليوم، إلى حدوث تقدم حقيقي في مسيرة السلام، يساعد على خلق مناخ مناسب يوقف ذلك السباق، ويقنع مختلف الأطراف بأن السلام هو الخيار الوحيد الكفيل بتوفير الأمن للجميع. كما يقنعها بالالتزام بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يستدعي التزام كافة الأطراف

بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن قضايا اللاجئين، والفروق الاقتصادية، والمياه، والبيئة، بالإضافة إلى قضية نزع أسلحة الدمار الشامل، تتطلب تعاونا إقليميا فعالا، ودعما دوليا ملموسا، وبدون حل الجوانب السياسية الأساسية، فإن المنطقة ستبقى تعانى من تبعات عدم التعاون لحل هذه القضايا، التي ستتفاقم إذا بقيت بدون حل، لتصبح في حد ذاتها بؤرا جديدة للصراع في المنطقة.

وعلى الجهة الشرقية من منطقتنا، ما يزال الشعب العراقي يرزح تحت معاناة لا سابق لها، نتيجة استمرار العقوبات الاقتصادية التي يدفع ثمنها هذا الشعب، من صحته وغذائه وتعليمه وآفاق تقدمه، بصورة تحمل معها مخاطر مستبقلية جدية على المنطقة بأسرها.

وعليه فإن الأردن يدعو إلى إنهاء هذه المعاناة، من خلال رفع الحصار، كما يدعو إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين، وإلى قيام مجلس الأمن بإجراء المراجعة الشاملة التي تؤدي إلى إخراج العراق من هذا الوضع مؤكدا على موقفه بالتمسك بوحدة الأراضي العراقية باعتبار ذلك أحد المرتكزات الأساسية للأمن الإقليمي.

إن موقع الأردن الجغرافي، وسط وضعين بالغي التعقيد ناتجين عن تبعات أزمة الشرق الأوسط بصورة عامة، وعن عدم إحراز تقدم يذكر في عملية السلام خلال السنوات الثلاث الماضية، بالإضافة إلى استمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق لتسع سنوات، قد أدى إلى رزوح الاقتصاد الأردني تحت ضغوط هائلة، يصعب على دول تفوق الأردن إمكانيات وموارد، التعامل معها، ورغم التزام الأردن ببرنامج متكامل لإصلاح الاقتصاد وإعادة هيكلته، واتخاذه إجراءات اقتصادية قاسية ومؤلمة، فإن تأثيرات هذين الوضعين تجعل من المستحيل على الأردن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، في الوقت الذي يعاني فيه من مديونية خارجية كبيرة.

إن النظر إلى واقع الاقتصاد الأردني، وما يعانيه من تحديات، دون ربط ذلك بالبيئة الإقليمية التي تؤثر فيه، لا يعطي صورة حقيقية عن هذا الواقع. وإذ يشعر الأردن بامتنان وتقدير لوقوف المجتمع الدولي إلى جانبه، ودعم جهوده، في مواجهة التحديات الاقتصادية الكبرى، وفي مساعدته على لعب دوره المركزي في المحافظة على استقرار الإقليم كله، فإنه ليتطلع إلى تفهم دولي أكبر لمشاكله الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، فإننا ننظر بتقدير خاص إلى ما تضمنه البيان الختامي الصادر عن قمة قادة الدول الصناعية في كولون في حزيران/يونيه الماضي، والذي عبر عن وجود إرادة سياسية لمساعدة الأردن، والدعوة إلى النظر في تخفيف أعباء المديونية التي يتحملها. ونأمل أن تتخذ الدول الصديقة الدائنة ما يمكنها من إجراءات تترجم تلك الإرادة السياسية، وبصورة تمكن الأردن من تخفيف أعباء مديونيته إلى النقطة التي تسمح لاقتصاده بالانطلاق وتحقيق معدلات نمو أفضل.

لقد شكل الوضع المأساوي، الذي عاشه شعب كوسوفو، اختبارا قاسيا لقدرة المجتمع الدولي في نهاية هذا القرن على منع ارتكاب جرائم التطهير العرقي، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية بصورة عنصرية بالغة البشاعة، الأمر الذي يثير أسئلة بالغة الجدية والتعقيد حول دور الأمم المتحدة، وحول الحدود الفاصلة بين سيادة الدول وبين إطلاق العنان لارتكاب الجرائم الجماعية بحق المدنيين العزل.

إن الحاجة تدعو إلى استخلاص الدروس من هذه التجربة الإنسانية المريرة. فمن ناحية، جاءت قدرة حلف شمال الأطلسي، على وضع حد للأعمال الإجرامية، لتعطي كل من يفكر في التمرد على القانون الدولي وفي ارتكاب أعمال مماثلة، الدليل القاطع على عدم افتراض أن قوته العسكرية الداخلية تكفل له سيطرة مطلقة بما في ذلك تمكنه من انتهاك حقوق الإنسان، فالسيادة يجب ألا تتناقض مع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ومن ناحية أخرى، فإن علينا بوصفنا أعضاء في هذه المنظمة الدولية، أن ننظر في إيجاد الآليات التي تكفل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على أن تكون الإطار الذي يعبر عن تصميم المجتمع الدولي على منع مثل تلك الجرائم، والمظلة التي تنسق وتنظم الفعل الدولي الجماعي لتحقيق ذلك.

لقد أظهر ذلك الوضع الحاجة إلى إتمام صياغة نظام عالمي جديد، ندخل به القرن الحادي والعشرين، وتتمتع فيه كل الشعوب باحترام تعدديتها، وتتشارك في تكوين ضمير عالمي يكفل تعايشها.

وإن استمرار الشعوب في تحقيق التقدم على صعيد اعتماد الديمقراطية كأسلوب حياة، يجعل الحاجة ملحة لتعزيز الديمقراطية في النظام العالمي. ولما كانت الأمم المتحدة تشكل العمود الفقري للنظام العالمي فإنها لا بد أن تتطور بصورة تعكس الحقائق الجديدة على الساحة الدولية.

إن مجتمعنا الدولي أحوج ما يكون إلى وقفة مراجعة حقيقية للوضع الدولي بكافة أبعاده، السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والبيئية، وحقوق الإنسان، ونأمل أن تقدم القمة العالمية، العام القادم، فرصة إجراء تلك المراجعة.

ولئن كنا نلاحظ أن العديد من القضايا والأزمات، التي نظرت فيها الأمم المتحدة، ما تزال تنتظر الحل، فإن ذلك لا يعني بالضرورة فشل الأمم المتحدة بقدر ما يعني أهمية توفر الإرادة السياسية لحلها.

كما أن تحديات العولمة تفرض نوعا جديدا من المشاكل العالمية التي تتطلب حلولا عالمية تكفل المواءمة بين التحديات التي تواجه المجتمعات الأكثر تقدما مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والتلوث البيئي، وبين تلك التي تهدد الدول النامية، مثل الديون، والبطالة، وتراجع النمو الاقتصادي، وتكفل أيضا تعزيز قدرة هذه الدول على الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة، وعلى تجنب آثارها السلبية، بصورة تحول دون تفاقم التفاوت بينها وبين الدول المتقدمة، وسيكون من شأن استمرار هذا التفاوت إبقاء الدول النامية على هامش العولمة.

وعلى الرغم من ضخامة التحديات التي ما زالت ماثلة أمامنا، ونحن نشرع في أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة في هذا القرن، فإنه يجب عدم إغفال العديد من الخطوات الإيجابية التي تم تحقيقها مؤخرا، مثل إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يكتسب أهمية خاصة لمواجهة ومنع ظاهرة الإفلات من العقاب من جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى عقد المؤتمر الأول للدول الموقعة على معاهدة إزالة الألغام المضادة للأفراد.

إن مثل هذه الانجازات تساهم في تعزيز الأمن الإنساني، وتدعم الالتزام بحقوق الإنسان. كما أنها تعطي نماذج عن إمكانيات تفعيل التعاون الدولي في مجالات متعددة، بما فيها العمل على بناء التزام دولي بإدانة وتحريم الإرهاب.

وعلى صعيد آخر، فإن الأردن يرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين ليبيا والأمم المتحدة حول قضية لوكربي، كما يثني على الجهود الفعالة التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة التي ساهمت في الوصول إلى ذلك الاتفاق، ويدعو إلى الرفع الكامل للعقوبات عن ليبيا، في ضوء انتفاء الأسباب الموجبة لذلك، بعد تسليمها للمشتبه بهما للمحاكمة.

وعلى صعيد الأزمات الإقليمية، فإننا نتوجه إلى أصدقائنا، في كل من الباكستان والهند، بالدعوة إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاع بينهما بعيدا عن أي تصعيد من شأنه تعريض السلم في شبه القارة الهندية والعالم لخطر حقيقي.

وبالنسبة للخلاف الناشئ بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية فإن الأردن دعا ويدعو إلى حل هذا الخلاف من خلال الحوار المستند إلى الاحترام المتبادل آملا أن تستجيب إيران لمطلب دولة الإمارات العربية المتحدة للتحاور على أساس جدول أعمال وبرنامج زمني محدد لإيجاد حل ينسجم مع الشرعية الدولية التي ترفض السيطرة على الأراضي بالقوة.

ويولي الأردن اهتماما خاصا لإدامة الحوار بين الأديان والحضارات وذلك لتقريب وجهات النظر بين المذاهب والديانات والحضارات المختلفة وإيجاد قاعدة مشتركة لتنمية الفكر الإنساني، الداعي إلى السلم والتعاون بدل المواجهة. وقد أثمرت هذه الجهود في خلق وعي أفضل، على الصعيدين الداخلي والخارجي، لأهداف هذا الحوار. ونأمل أن تعمل الأمم المتحدة، من خلال منظماتها المتخصصة، على تنمية برامج الحوار في مختلف المجالات الإنسانية، وعلى كافة الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

كما أن المجتمع الدولي، مدعو لاستخدام الحوار لمحاربة الظواهر التمييزية الخطيرة التي نشهدها، ومنها ظاهرة التخويف من الإسلام، حيث يتعرض الإسلام لهجمة قاسية غير مبررة تحاول الربط، بقصد أو بدون قصد، بينه وبين تلك الحركات المتطرفة والإرهابية التي تسيء إلى الإسلام والمسلمين، مستخدمة الدين. كما أن روح التمييز، ومظاهر التعسف، التي تمارس بحق السكان المسلمين، في العديد من الدول، وما هي إلا نتاج فكر متطرف، بعيد عن مبادئ

المدنيـــة والإنسانية، وإن على المجتمع الدولي أن يبحث في كيفيـــة مواجهـــة ظاهـــرة الخـــوف مـــن الإسلام لمنع انتشارها.

إن الكوارث الطبيعية، التي أصابت العديد من الدول مؤخرا، تذكرنا بحقيقة أساسية، ألا وهي أننا نواجه جميعا ظواهر وتحديات لا تميز بيننا على أساس الجنس، أو الدين، أو الثروة، أو الموقع الجغرافي. إننا إذ نعبر عن التعاطف مع أصدقائنا في تركيا واليونان، اللتين تعرضتا للزلازل مؤخرا، وعن الإعجاب بالروح الطيبة التي أبدتها كل منهما تجاه معاناة الأخرى، لندرك أن مواجهة الأخطار والكوارث الطبيعية مثلها مثل مواجهة التحديات الأخرى، إنما تتطلب وجود إرادة سياسية صادقة لتفعيل العمل الجماعي للمحافظة على هذا الكوكب الذي ننتمي إليه جميعا بصورة متساوية.

البند ٨ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

رســـالتان واردتـــان مـــن رئيـــس لجنـــة المؤتمـــرات (A/54/313/Add.1 و A/54/313/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن استرعي الانتباه إلى رسالتين مؤرختين ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وموجهتين إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات، تردان في الوثيقتين A/54/313/Add.1 و A/54/313/Add.2.

وكما يعلم الأعضاء، قررت الجمعية العامة، بموجب الفقرة ٧ من القرار ٢٤٣/٤٠، أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك.

وكما يرد في الوثيقة A/54/313/Add.1، توصي لجنة المؤتمرات الجمعية العامة بأن تأذن للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية بالاجتماع في نيويورك أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر هذه التوصية من لجنة المؤتمرات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وكما يرد في الوثيقة A/54/313/Add.2، توصي لجنة المؤتمرات الجمعية العامة بأن تأذن للجنة الإعلام بالاجتماع أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر هذه التوصية من لجنة المؤتمرات؟

تقرر ذلك.

إعلان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يرى الأعضاء، فإن هذه الجلسة قد استمرت وقتا طويلا بعد الساعة ١٣/٠٠ بغية إتاحة الفرصة لجميع المتكلمين المسجلين على قائمة هذه الجلسة. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة، في الفقرة ٢١ من مرفق القرار ٢٤١/٥١، قد أشارت إلى مبدأ توجيهي اختياري لا تزيد بموجبه مدة أي بيان في المناقشة العامة على ٢٠ دقيقة.

وأود أن أناشد المتكلمين أن يسعوا في الجلسات المقبلة إلى مراعاة هذا المبدأ التوجيهي الاختياري للمناقشة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.